صندوق تطوير المشاريع
مسارات المشاريع بعد عامٍ واحد

صندوق تطوير المشاريع

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

إنّ المواد والبيانات الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن رأي المنظمة الدولية للهجرة بالنسبة للوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو حدودها.

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبادئها في أنّ الهجرة الإنسانية النظامية تعود بالنفع على المهاجرين وعلى المجتمع. وكمنظمة حكومية دولية تساعد المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي، على المساعدة في مواجهة التحدّيات التشغيلية للهجرة، وفهم أكثر لقضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والعمل على الاحترام الفعال لحقوق الإنسان ورفاه المهاجرين.

أُنتِجَ هذا التقرير بدعم من البنك الألماني للتنمية (KFW) والآراء الواردة فيه هي آراء المؤلف، ولا تعكس بالضرورة آراء المنظمة الدولية للهجرة أو البنك الألماني للتنمية.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة العنوان: مجمع يونامي (ديوان ٢)، المنطقة الدولية، بغداد/العراق

البريد الإلكتروني: iomiraq@iom.int

الموقع الإلكتروني: https://iraq.iom.in

صورة الغلاف: © المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٣ / حسين فالح

المؤلف: دييكو مارتن وأندريا كافليش

اقتباس مطلوب: مارتن، د. وكافليش، أ. (٢٠٢٤). صندوق تطوير المشاريع: مسارات المشاريع بعد عام واحد. المنظمة الدولية للهجرة.

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٤

بعض الحقوق محفوظة. هذا التقرير متاح بموجب رخصة المشاع الإبداعي - غير تجاري - (CC BY-NC-ND 3.0 IGO)*

لزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على حقوق الطبع والنشر وشروط الاستخدام.

لا يجوز استخدام هذا التقرير أو نشره أو إعادة توزيعه لأغراض تهدف إلى الحصول على ميزة تجارية أو تعويض نقدي، باستثناء الأغراض التعليمية، كأن يتم إدراجه في الكتب المدرسية، على سبيل المثال.

السماح بالاستخدام: يجب تقديم طلبات الاستخدام التجاري أو المزيد من الحقوق والتراخيص إلى publications@iom.int.

صندوق تطوير المشاريع، مدعوم بسخاء من:

جدول المحتويات

ملخّص تنفيذي ٤

الملاحظات الرئيسية ٤

المنهجية ٥

خصائص المتلقّين ٥

آراء أصحاب المشاريع حول صندوق تطوير المشاريع ٦

الإجراءات الشكلية ٧

الأرباح ٩

خلق فُرص العمل ١٣

الأجور ١٦

طرائق التوظيف ١٧

ظروف العمل ١٨

مشاريع صندوق تطوير المشاريع خلال جائحة كورونا ٢٠

التصورات بشأن المستقبل ٢١

تحسّن المشروع ٢٢

الخلاصة ٢٣

ثالثاً - موجز النتائج ٢٤

التوصيات ٢٥

الملاحق ٢٧

المراجع ٣١

ملخّص تنفيذي

الغرض من هذا التقرير

إنّ مسارَ العراق نحو التعافي الاقتصادي بعد الصراع؛ يتطلّب دعماً قوياً لقطاع الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. إذ تُعدّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة محرّكاً قوياً لخلق فرص العمل، وتلعب دوراً حاسماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، والقدرة على الصمود، وتحقيق حلول دائمة للنازحين. وكان لصندوق تطوير المشاريع (EDF) دور فعال في عملية التعافي هذه، من خلال تقديمه دعماً مالياً يستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات؛ لتحفيز النموّ وخلق فرص العمل. ويستعرض هذا التقرير النتائج المستخلصة من دراسة استقصائية أجرتها لجنة خاصة، عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية التي تلقّت دعماً مالياً من صندوق تطوير المشاريع. والهدف من ذلك، هو تحليل مدى التقدّم والعيوب التي حققتها المشاريع بعد عام من تلقّيها ذلك الدعم. وتوفّر النتائج، ملاحظات قيّمة للبرنامج وتهدف أن تكون بمثابة أساس للتدخلات المستهدفة والتحسينات الشاملة.

الملاحظات الرئيسية

يكشف التحليل أنّ معظم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يدركون مدى التأثير الإيجابي لصندوق تطوير المشاريع على مشاريعهم، والتحسينات التي طرأت على عملياتهم التجارية، وتلبية احتياجاتهم، والتغلب على العقبات. فبعد ستة أشهر من حصولهم على المنحة؛ أفاد ٨٠٪ من أصحاب المشاريع أنّهم كانوا بصدد توظيف عدد أقل من العمّال لولا دعم صندوق تطوير المشاريع؛ الأمر الذي يسلّط الضوء على دور هذا الصندوق في خلق فرص العمل. وأكّد معظم المستفيدين الشيء ذاته بعد عام من المنحة.

حوالي ٨٥٪ من المشاريع، وظفت موظفاً واحداً على الأقل بحلول خط النهاية. ومن حيث القيمة الإجمالية، وظّف متلقّو صندوق تطوير المشاريع حوالي ٤,٣ موظف لكل مشروع على مدار اثني عشر شهراً.[١] أما من حيث القيمة الصافية، فارتفع متوسط العاملين في المشروع من ٥,٣ موظف وقت المنحة إلى ٨,٤؛ من خلال استبيان خط النهاية بعد اثني عشر شهراً.[٢] ويتوافق ذلك مع زيادة صافية قدرها ٣,١ موظفاً. ومقارنةً بأهدافها في خلق فرص العمل، استوفت ٤٩٪ من المشاريع المستفيدة أو تجاوزت التزامها بخلق فرص العمل من حيث القيمة الصافية، حيث أبلغت ١٧٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على المنحة عن زيادة أعلى مما التزمت به في خطة أعمالها. بينما لوحظَ أنّ ١٥٪ من المشاريع لم تصل إلى هدفها بعامل واحد فقط. ومن بين ١,٦٢٨ مشروعاً شملته الدراسة، بلغَ صافي خلق فرص العمل حوالي ثلثي إجمالي الالتزامات التي تمّ التعهد بها في خطط عمل المشاريع.[٣]

كان دعم صندوق تطوير المشاريع حاسماً بشكل خاص لرائدات الأعمال اللواتي يواجهنَ تحديات أكثر في توسيع أعمالهن في العراق بسبب ارتفاع نسبة العشوائية، والعقبات التعليمية، وضعف الوصول إلى رأس المال، وانخفاض الإنتاجية في قطاعاتهن (المنظمة الدولية للهجرة في العراق، ٢٠٢٢). فبعد ستة أشهر من خط الأساس، وظفت المشاريع المملوكة للنساء ٢,٥ امرأة مقابل كل رجل، وارتفعت إلى ثلاث نساء لكل رجل بعد ١٢ شهراً. وعلى النقيض من ذلك، وظفت المشاريع المملوكة للرجال؛ الذكور بالدرجة الأولى، بنسبة ١٠ رجال مقابل كل امرأة تمّ توظيفها. مع ذلك، واجهت المشاريع التي تقودها النساء تحديات أكبر في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بخلق فرص العمل؛ مما يسلّط الضوء على الحاجة إلى دعم متمّم لمعالجة العقبات متعددة الأوجه التي تواجهها رائدات الأعمال في العراق. كما أنّ دعم صندوق تطوير المشاريع، ساعد رواد الأعمال النازحين والعائدين من النزوح على إعادة بناء مشاريعهم، مما أدى إلى تضييق الفجوة مقارنة بأصحاب المشاريع في المجتمع المضيف بعد اثني عشر شهراً.

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية؛ في إضفاء الطابع الرسمي تدريجياً على المشاريع، من حيث تسجيل المزيد من المشاريع لدى الجهات الحكومية، واعتماد ممارسات مسك الدفاتر الرسمية على مدى الاثني عشر شهراً التالية للمنحة (١٢ نقطة مئوية زيادة في التسجيل، وزيادة ٢٢ نقطة مئوية في ممارسات مسك الدفاتر الرسمية). ويعتبرَ هذا التحول أمراً بالغ الأهمية لتعزيز وتوسيع القطاع الخاص في العراق، المقيّد تاريخياً بالتحديات السياسية والاقتصادية. كذلك، يُعدّ إضفاء الطابع الرسمي ضرورياً لتحسين الوصول إلى رأس المال؛ لأنه غالباً ما يكون شرطاً تراعيه المؤسسات المالية وخدمات تطوير المشاريع (العامة والخاصة) فضلاً عن المستثمرين (ILO, ٢٠١٤).

وخلال فترة الدراسة؛ أبلغت المشاريع عن ارتفاع في متوسط الدخل. لكن زيادة الأرباح لم تكن ذات دلالة إحصائية. ولهذه النتيجة تفسيران محتملان: الأول؛ يمكن أن تستغرق الفوائد الحقيقية للمدخلات المالية على الربحية وقتاً أطول لكيَ تتحقق. والثاني؛ بما أنّ هذه المشاريع تعمل ضمن أسواق تنافسية، فإنّ عدم وجود نموٍّ غير طبيعي في الأرباح يشير إلى أنّ التحوّل لا يؤدي في المتوسط، إلى زيادة القوة السوقية.

١ هذه القيمة مأخوذة من مجموع الإجابات على السؤال: "هل قمتَ بتعيين عمال جدد في الأشهر الستة الأخيرة؟ (عدد العمال الجدد)" في خطّي الوسط والنهاية.

٢ الانحراف المعياري لهذا المتغيّر هو ٦,٥ عامل، والقيمة المتوسطة هي سبعة عمال.

٣ بشكل عام، تتوافق النتائج مع أدلّة قوية في الأدبيات لصالح المنَح النقدية التي تزيد من فرص العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Muraközy & Telegdy, ٢٠٢٣; Kersten et al., ٢٠١٧; Baird et al., ٢٠١٨).

وتؤكد توصيات التقرير على أهمية مواصلة دعم تعافي القطاع الخاص والتنمية طويلة الأمد في العراق، مع التركيز على الشمولية والاستدامة. ويُعدّ تبسيط وتعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إضفاء الطابع الرسمي عليها، تدخلاً منخفض الكلفة من شأنه أن يعجّل في خلق فرص العمل والحصول على الائتمان. ومن الأهمية بمكان أيضاً، تحسين فرص الحصول على التمويل الخاص عن طريق الحدّ من متطلبات الضمانات، وتبسيط عمليات طلب القروض، ومعالجة العقبات في جانب الطلب. وتشمل التوصيات الأخرى، إقامة شراكات أوثق بين القطاعين العام والخاص، من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم دعم للنساء صاحبات المشاريع ورائدات الأعمال اللاتي تعرضن للنزوح القسري؛ إلى جانب مبادرات جديدة تستهدف تطوير المشاريع وقدرتها على التكيّف. وتؤكّد الدراسة أيضاً على أهمية فهم دوافع خلق فرص العمل بين المستفيدين من صندوق تطوير المشاريع وعبر المجموعات الديموغرافية. حيث أنّ أداء العديد من المشاريع ضعيف مقارنة بأهدافها، مما يشير إلى وجود عقبات غير مالية. ويجب إجراء تقييمات صارمة لتقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المموّلة من صندوق تطوير المشاريع وموظفيها وسلاسل التوريد والمجتمعات المحيطة.

المنهجية

يستعرض هذا التقرير نتائج استبيان يتكون من ثلاث مقابلات مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تلقّت دعماً مالياً من صندوق تطوير المشاريع في العراق. حيث يهدف برنامج صندوق تطوير المشاريع إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مستهدفاً بشكل خاص المشاريع التي تتميز بإمكانات عالية لخلق فرص العمل. وتتلقى المشاريع، حسب احتياجاتها وقدراتها، منَحاً نقدية مشروطة تتراوح بين ٥,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ تُدفَع على أقساط، حسب تحقيق المشروع المختار لشروط متفق عليها. وتنطوي عملية الاختيار على عدّة مراحل، وفق خوارزمية معيّنة وعملية العناية الواجبة. ويتمّ تعديل معايير الأهلية وفقاً لتقييمات السوق واحتياجات المجموعات المستهدفة المختلفة؛ وتشمل حجم المشروع، وسنوات العمل، وتكلفة الوظيفة، وقطاعات محددة؛ كما تشترط أن يكون صاحب المشروع عراقياً (IOM,٢٠١٨). ويجب على المرشحين تقديم خطة عمل تبيّن كيف يمكن أن تساعدهم المنحة على توسيع أفكارهم وخلق فرص عمل مستدامة.

وشمل الاستبيان مواضيع متعددة، تعرض مسار المشاريع قبل المنحة وبعدها؛ بما في ذلك تسجيل المشروع، وديناميكياته، وبياناته المالية، ومعلومات عن الموظفين ومحلّ العمل، والأمن الوظيفي والشمول الاقتصادي، وسلسلة القيمة، وتأثير صندوق تطوير المشاريع المتصوّر على المشروع، وتأثير جائحة كورونا عليه.

وتبدأ الجولة الأساسية بعد توقيع العقد وقبل الدفعة الأولى. وفي وقت كتابة هذا التقرير ٢,٤٥٤ صاحب مشروع قد أكملوا الاستبيان الأساسي. وبعد ستة أشهر، التزم ٢,٠٥١ مشروع صغير ومتوسط بالتقييم الأول، فيما استجاب ١,٦٢٨ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً لجولة خط النهاية بعد عام من خط الأساس. ويركز التحليل الوصفي الوارد في هذا التقرير، على المشاريع التي أكملت دورة المتابعة بأكملها، حتى مرحلة خط النهاية بين عامي ٢٠١٩ وشباط ٢٠٢٤. بينما استثنت الدراسة ٣٤ مشروعاً تمّ إنهاء العقود معها بسبب عدم التزامها بخطة العمل المتفق عليها.

ويبيّن التحليل الوارد في الشكلين (٧) و(١١) التنفيذ المتدرّج للمنحة، في مجموعة البيانات الكاملة، لتقييم تأثير صندوق تطوير المشاريع على الأرباح والعمالة؛ باستخدام استراتيجية الفرق في الفروق، من أجل التحكّم في خصائص المشروع والتقلبات الاقتصادية الإجمالية في كل ربع سنة. وينبغي اعتبار النتائج إرشادية، نظراً لعدم وجود مجموعة مراقبة حقيقية، وإمكانية حدوث إرباك متغيّر زمنيّ غير ملحوظ.

وتشمل القيود على الدراسة؛ إمكانية التحيّز. حيث يعتمد التحليل على المعلومات التي أفادَ بها أصحاب المشاريع ذاتياً. ويمكن أن تكون هذه البيانات عرضة لعدم الدقة أو المبالغة المتعمدة، خاصة فيما يتعلق بالبيانات المالية الحساسة، أو أعداد فرص العمل المستحدثة. وقد يؤدي التركيز على المشاريع التي أكملت دورة المقابلة، إلى بعض التحيّز في الاختيار. من ذلك على سبيل المثال؛ إذا كانت المشاريع المتبقية في الدراسة طوال الجولات الثلاث من المقابلات هي الأكثر نجاحاً في اتباع خطة العمل. ومن ناحية أخرى، فإنه يضمن مقارنات متشابهة بين الجولات، ويتجنّب الاختلافات التركيبية بين الجولات، التي قد تعكس تأثيرات الفترة المرتبطة بحقيقة أنّ العديد من المشاريع التي وصلت إلى خط النهاية حصلت على منحٍ خلال جائحة كورونا. كما أنه يقلل من خطر التحيّز الذي يمكن أن ينشأ في حال اختلاف المشاريع التي انسحبت من مراحل المتابعة بشكل منهجي عن تلك المتبقية.

خصائص المتلقّين

شملت العيّنة المكونة من ١,٦٢٨ من أصحاب المشاريع؛ أولئك الذين أكملوا جميع جولات المقابلات الثلاث بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والربع الأول من عام ٢٠٢٤. أي حوالي ٦٦٪ من إجمالي عدد المشاريع في البرنامج. وبالنسبة إلى جميع الحاصلين على منحة صندوق تطوير المشاريع، فإنّ لهذه المجموعة تكوين مماثل من الناحيتَين الديموغرافية والجغرافية والخصائص التجارية العامة. وتتألف المجموعة من ٣١٠ إناث (١٩٪) و١,٣١٨ من أصحاب المشاريع الذكور (٨١٪). وفيما يتعلق بالنزوح، شملت العيّنة ٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف (٥٨٪) و٦٠٨ عائدين (٣٧٪) و٦٥ نازحاً

(٤٪).[٤] ويوجد أعلى عدد من المشاريع في نينوى (٤٤٦، أو ٢٧٪) تليها البصرة (٢٢٦، أو ١٤٪) وكركوك (١٩٦، أو ١٢٪) وبغداد (١٣٣، أو ٨٪) وصلاح الدين (١٢٨، أو ٨٪). وفيما يتعلق بحجم المشروع، عند خط الأساس، كان متوسط العاملين في المشروع العادي ٥,٣ موظفاً، مقابل ٦٤ موظفاً في المشروع الكبير، مع انحراف معياري قدره ٤,٨ موظفاً. أما أكبر القطاعات من حيث عدد المشاريع التي شملتها الدراسة، فهي الصناعة (٣٦٢، أو ٢٢ ٪) والزراعة (٢٥٤، أو ١٦ ٪) والخدمات (٢٥٣، أو ١٥ ٪) والأغذية (٢٥١، أو ١٥ ٪).

آراء أصحاب المشاريع حول صندوق تطوير المشاريع

يُعدّ الانتعاش الاقتصادي المستدام في أعقاب الصراع، أمراً بالغ الأهمية لإعادة بناء المجتمعات وتعزيز السلام على المدى الطويل. وغالباً ما تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصادات المحلية في البيئات الهشّة وتساهم بشكل كبير في التوظيف والاستقرار (Hoffman and Lange, ٢٠١٦; International Trade Center, ٢٠٢٣). وتشير الأدبيات المتعلقة ببرامج مثل صندوق تطوير المشاريع إلى تأثير إيجابي عند استهداف نموّ الأعمال والمشاريع الناشئة، مع ازدياد قابلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار وتحقيق الأرباح (Baird et al., ٢٠١٨). وفي العراق، أكّد معظم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمّت مقابلتهم أنّ صندوق تطوير المشاريع ساعد في تحسين مشاريعهم (٩٧٪ في المتوسط) وتلبية احتياجاتهم كأصحاب عمل (٩٦٪ في المتوسط) والتغلب على العقبات (٩٧٪ في المتوسط) بفضل أهمية البرنامج لمشاريعهم (٩٨٪ في المتوسط) (انظر الملحق أ). وكذلك كانت النتائج بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإناث والذكور.[٥]

ذكرَ ٨٠٪ من أصحاب المشـاريع، أنّهم لولا دعم صندوق تطوير المشاريع، لوظّفوا عدداً أقل من العمال في خط الوسـط و٥٦٪ في خط النهاية (الشكل ١). ومن جهة أخرى، أفادت رائدات الأعمال أنهنّ كنّ سيوظّفن عمالاً أقلّ لولا حصولهنّ على منحة صندوق تطوير المشاريع؛ ممّا يسلط الضوء على دور صندوق تطوير المشاريع في توليد فرص عمل للنساء (٨٨٪ للنساء و٧٩٪ للرجال في خط الوسط، و٦٦٪ للنساء و٥٥٪ للرجال في خط النهاية). وتُعدّ النساء أكثر عرضة للعمل في القطاعات غير الرسمية ومنخفضة الإنتاجية، ويواجهن حواجز إضافية في الوصول على التمويل وتطوير مشاريعهنّ، مما قد يخلق ظروفاً أسوأ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء (Hyland and Islam, ٢٠٢١; Islam and Amin, ٢٠٢٣; IOM Iraq, ٢٠٢١b).

ومن ناحية أخرى، ذكرَ أفراد المجتمع المضيف أنهم كانوا سيوظّفون عدداً أقلّ من العمال لولا دعم صندوق تطوير المشاريع، مقارنة بأصحاب المشاريع العائدين. وبحلول خط النهاية، أكدت نسبة عالية جداً من العائدين (٦٠٪) أنّهم كانوا سيوظفون نفس العدد من العمال بدون المنحة. وبالمقارنة، قال ١٨٪ فقط من أفراد المجتمع المضيف إنّهم كانوا سيوظفون عدداً مماثلاً من الموظفين بدون المنحة.[٦] وفي هذا التقرير، سنتطرق إلى هذه الاتجاهات في القسم الخاص بالعمل.

الشكل ١: العمال بدون صندوق تطوير المشاريع

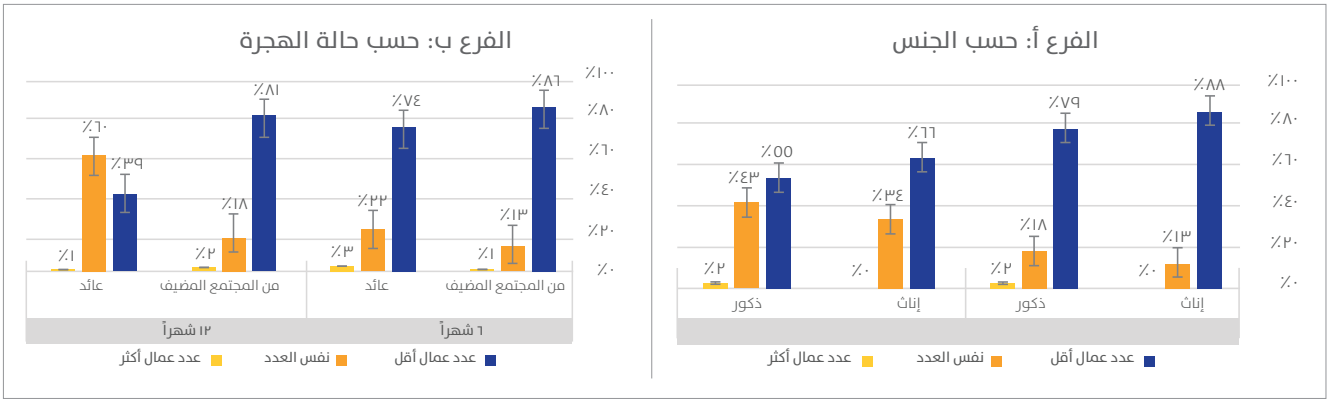

ملاحظة: يعرض هذا الشكل الإجابة على السؤال "هل كان عدد العمال سيختلف لو أنك لم تحصل على منحة صندوق تطوير المشاريع؟" أجاب ٤٤٩ على هذا السؤال في خط الوسط، وأجاب ٢٨٩ في خط النهاية، ولا توجد إجابات كافية من النازحين لإجراء تحليل لهذه المجموعة من النزوح. ونظراً لأنّ هذا السؤال يتناول تأثير صندوق تطوير المشاريع، لم يتم تضمينه في المقابلة الأساسية.

كما طلبت المنظمة الدولية للهجرة من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات تقييم إدارة البرنامج؛ فأفادَ معظم أصحاب المشاريع بعدم وجود مشاكل مع الدفعات المالية المتأخرة في خطّي الوسط والنهاية (٦٩٪). مع ذلك، قال حوالي ثلث الذين أجابوا على السؤال إنهم واجهوا تأخيرات

٤ لم يذكر اثنان من أصحاب المشاريع وضعهم كمهاجرين.
٥ ذكر معظم أصحاب المشاريع أنّ مساهمتهم في المجتمع زادت بسبب دعم صندوق تطوير المشاريع بعد ستة أشهر و١٢ شهراً من خط الأساس، مع غياب عدم تجانس كبير حسب نوع الجنس. وأفادوا بأنهم انخرطوا أكثر في المناسبات المجتمعية بسبب دعم صندوق تطوير المشاريع، في كل من خط الوسط (٨٥٪) وخط النهاية (٩٢٪).
٦ نظراً لأنّ عيّنة أصغر من المشاريع أجابت على هذا السؤال، فلا توجد إجابات كافية من النازحين لإجراء تحليل لهذه المجموعة من النزوح.

في الفترة بين وقت زيارة التحقق وبين استلام قسط المنحة (كان متوسط التأخير المبلغ عنه ٢٧ يوماً).[٧]

الملاحظات الرئيسية

- وفقاً لأصحاب المشاريع الحاصلين على المنحة؛ ساهم صندوق تطوير المشاريع بشكل كبير في نموّ المشاريع وخلق وظائف جديدة.
- هناك إجماع بين رواد الأعمال المدعومين على أنّ منحة صندوق تطوير المشاريع طوّرت أعمالهم بشكل فعال، ولبّت احتياجاتهم، وساعدتهم على التغلب على العقبات.
- وأبلغ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الذكور والإناث عن مستويات رضىً مماثلة عن البرنامج.

الإجراءات الشكلية

في العراق، تُعدّ الإجراءات الشكلية ضاربةً بعمق في النظام البيئي للمشاريع؛ حيث يعمل ٦٧٪ من الأشخاص في وظائف عشوائية (ILO, ٢٠٢٢). بينما يحظى القطاع العام بأكبر طلب على العمالة بسبب اعتماد البلاد على النفط، وتميّزها بمَسار من الاضطرابات السياسية، مما يترك القطاع الخاص في حالة من التخلّف الشديد. ومن جهة أخرى، تضع القوانين والأنظمة الوطنية عقبات كبيرة أمام إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعقود العمل، مما يترك الموظفين مع حماية محدودة للضمان الاجتماعي (ILO, ٢٠٢٢). وفي مرحلة ما بعد الصراع، يتطلب الانتقال إلى الممارسات الرسمية؛ الاستقرار والأمن لتحقيق الاستثمارات اللازمة (Lewis et al., ٢٠١٩).[٨]

وحيث أنّ الصراعات المالية تشكل عائقاً حاسماً أمام إضفاء الطابع الرسمي، فإنّ أحد أهداف صندوق تطوير المشاريع، في سياق خلق فرص العمل، هو إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المشاركة. وهناك عنصران حاسمان لإضفاء الطابع الرسمي عليهما هما؛ تسجيل المشروع بموجب القوانين الوطنية، واعتماد ممارسات قوية لمَسك الدفاتر (ILO, ٢٠٢٢). ويُعدّ إضفاء الطابع الرسمي خطوة أساسية نحو جعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر "استعدادا للاستثمار"، حيث غالباً ما تستبعد البنوك والمؤسسات المالية الخاصة المشاريع غير الرسمية من سوق القروض بسبب مخاطرها المحتملة ونقص الوثائق الكافية (Abraham and Schmukler، ٢٠١٧). ونظراً لكَون الأبحاث السابقة من خارج العراق غير حاسمة حول تأثير التحويلات النقدية على إضفاء الطابع الرسمي، فإنّ البرنامج يشجع المشاريع المدعومة من قبله، على التسجيل لدى الجهات القانونية ذات الصلة، من خلال تضمين التسجيل كشرط غير مُلزِم.[٩]

يعرض الشكل (٢) النسبة المئوية لمشاريع صندوق تطوير المشاريع المسجلة لدى وزارة التجارة أو غرفة التجارة. وفي العراق، فإنّ معظم مشاريع صندوق تطوير المشاريع غير مسجلة لدى غرفة التجارة، مع زيادة ذات دلالة إحصائية لكل من الرجال والنساء بعد ستة أشهر من خط الأساس. إذ أجابت نسبة كبيرة من أصحاب المشاريع بالإيجاب عندما سئلوا عن تسجيلهم لدى الوزارة. ورغم أنّ ٣٨٪ فقط من المشاريع كانت مسجلة لدى وزارة ما عند خط الأساس، فإنّ هناك زيادة كبيرة هامشية قدرها ١٠ نقاط مئوية بعد ستة أشهر، مما يترك ٤٨٪ من المشاريع مسجلة لدى إحدى الوزارات. وترتفع هذه النسبة إلى ٥٦٪ بعد ١٢ شهراً. وكانت أعلى نسبة من المشاريع المسجلة هي لدى وزارة الزراعة (١٩٪ عند خط الأساس و٢٩٪ عند خط النهاية) تليها وزارة الصحة (٤٪ عند خط الأساس و١١٪ عند خط النهاية) ووزارة التربية (١٣٪ عند خط الأساس و٩٪ عند خط النهاية). وارتفع إجمالي التسجيل لدى الجهتَين بين خط الأساس وخط النهاية بمقدار ١٩ نقطة مئوية.

٧ عندما سئلوا عن المدة التي تم فيها الإبلاغ عن التأخيرات، قال الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم ٣٦٥ يوماً كحدٍّ أعلى، ويومين كحدٍّ أدنى، مع قيمة متوسطة تبلغ ٧٥ يوماً.

٨ الطابع العشوائي هو أحد تبعات العنف (Schoofs, ٢٠١٥). وغالباً ما ترتبط المشاريع غير الرسمية أيضاً بانخفاض الإنتاجية والوظائف منخفضة الجودة (Benjamin, ٢٠٢٣).

٩ تقدّم الأدبيات نتائج مختلطة فيما يتعلق بإضفاء الطابع الرسمي من خلال التسجيل بعد التحويلات النقدية. فالمشاريع لا تميل إلى الانتقال إلى الإجراءات الشكلية، حتى بعد تشجيعها من خلال الإعانات أو إزالة العقبات التي تحول دون ذلك (La Porta and Shleifer ، ٢٠١٤). مع ذلك، فقد ثبتَ أنّ المدفوعات المباشرة تؤثر على تسجيل المشروع (De Mel et al. ، ٢٠١٣).

الشكل ٢: المشاريع المسجلة لدى الجهات المختصة

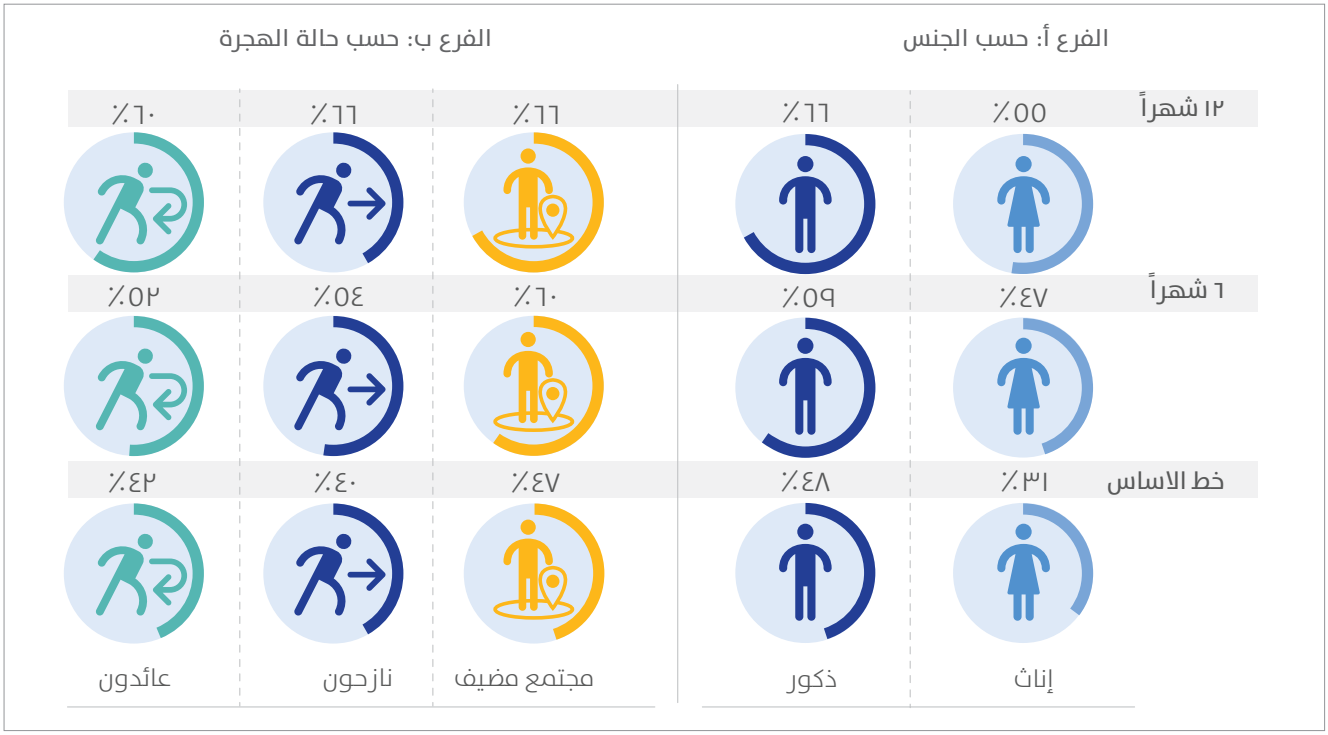

ملاحظة: تضّم كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. ٤٪ من المشاريع عند خط الأساس لديها رخصة عمل منتهية الصلاحية لدى غرفة التجارة أو الصناعة، و٣٪ في خطّي الوسط والنهاية. وكانت رخصة ٣٪ من المشاريع لدى إحدى الوزارات منتهية الصلاحية في خط الأساس. وكانت هذه النسبة ٢٪ لخطّي الوسط والنهاية. وتضمّ المجموعة ٣١٠ إناث و١٣١٨ ذكراً، و٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف، و٦٥ نازحاً، و٦٠٨ عائدين.

أساساً، كان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، والمسجلة لدى الوزارات (٢٩٪) أو غرفة التجارة (٨٪) أقل من المشاريع المملوكة للرجال (٤٠٪ و٢١٪). وعند خط النهاية، كانت ٥٠٪ من المشاريع المملوكة للنساء مسجلة لدى إحدى الوزارات، و٢٦٪ لدى غرفة التجارة، مقارنة بنسبة ٥٧٪ و٣٧٪ للذكور على التوالي. وكانت البحوث السابقة قد وجدت أنّ في العراق مجال لتحسين تشريعاته من أجل تشجيع رائدات الأعمال (UNDP, ٢٠٢٢) لذلك فإنّ لدى المشاريع المملوكة للنساء احتمالية أكبر للبدء في القطاع غير الرسمي (Hyland and Islam, ٢٠٢١) والذي يميل إلى مقاومة إضفاء الطابع الرسمي (Goyal and Heine, ٢٠٢١). وعلى العكس من ذلك، من حيث حالة الهجرة، تميل جميع المجموعات إلى زيادة نسبة المشاريع المسجلة، وبأحجام مماثلة.

قامت المنظمة الدولية للهجرة بتحليل ممارسات مسك الدفاتر، لأنّها تؤثر إيجابياً على الأداء العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن شأنها أن تكون مفيدة لتعزيز خيارات التمويل لهذه المشاريع (Adela et al., ٢٠٢٤; GIZ, ٢٠٢٣).[١٠] وكما ذكرنا سابقاً، تُعدّ مجموعة كاملة من الحسابات أحد المعايير التي تستخدمها المنظمة الدولية للهجرة في العراق لاعتبار مشروع ما رسمياً (ILO, ٢٠٢١). كما أنّ منظمة العمل الدولية تعتبر المحاسبة معياراً ذا صلة؛ حيث لا يجوز استبعاد أشباه المشاريع من الإحصاءات غير الرسمية من خلال تسجيلها لدى الجهات الحكومية (ILO, ٢٠١٣). وترتبط تقنيات التخطيط المالي التفصيلية والشاملة بتحسين الأداء التشغيلي للمشاريع وتحقيق الأهداف التنظيمية (Osiyevskyy et al., ٢٠١٦). وفي العراق، ارتفعت النسبة المئوية الإجمالية لمشاريع "صندوق تطوير المشاريع" التي لديها ميزانية خطّية بين خط الأساس وخط النهاية، ارتفاعاً كبيراً قدره ١٣ نقطة مئوية، من ٣١٪ إلى ٦١٪. ويتماشى ذلك مع البحوث التي تظهر أنّ برامج المنَح النقدية غالباً ما تحفّز أصحاب المشاريع على تحسين ممارساتهم التجارية (Grimm et al., ٢٠٢١).

وكان أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الذكور، أكثر نجاحاً بقليل في اعتماد ميزانية خطيّة بعد ١٢ شهراً من خط الأساس، وكانت نسبة المشاريع التي تستخدم ميزانية مكتوبة عند خط الأساس (الشكل ٣، الفرع أ). في حين انتقل العائدون عبر فئات النزوح من أدنى نسبة من المشاريع التي ليس لديها ميزانيات خطّية (٢٩٪ عند خط الأساس) إلى أعلى نسبة (٦٢٪ حسب خط النهاية) (الشكل ٣، الفرع ب). إضافة إلى ذلك؛ وعلى الرغم من أنّ ٧٢٪ من المشاريع لم يكن لديها نظام لتتبّع مخزوناتها عند خط الأساس، فإنّ النسبة المئوية للمشاريع التي تستخدم نظام حفظ السجلات زادت عند خط النهاية (٥٢٪ عموماً، أنظر الفرع ب). وكان لهذا المتغيّر نفس التوزيع تقريباً، وأظهرَ نتائج مماثلة عبر الجنسَين (زيادة قدرها ٢٥ نقطة مئوية للإناث، و٢٤ نقطة مئوية للذكور بعد سنة واحدة من خط الأساس).

١٠ وجدت العديد من الأدبيات أنّ المشاريع (٤٠-٥٠٪) من المرجح أن تبدأ في الاحتفاظ بالسجلات ودفع الضرائب المستحقة للمنح النقدية لمدة تصل إلى أربع سنوات بعد الصرف (Blattman et al., ٢٠١٤).

الشكل ٣: المشاريع التي تحتفظ بميزانية مكتوبة

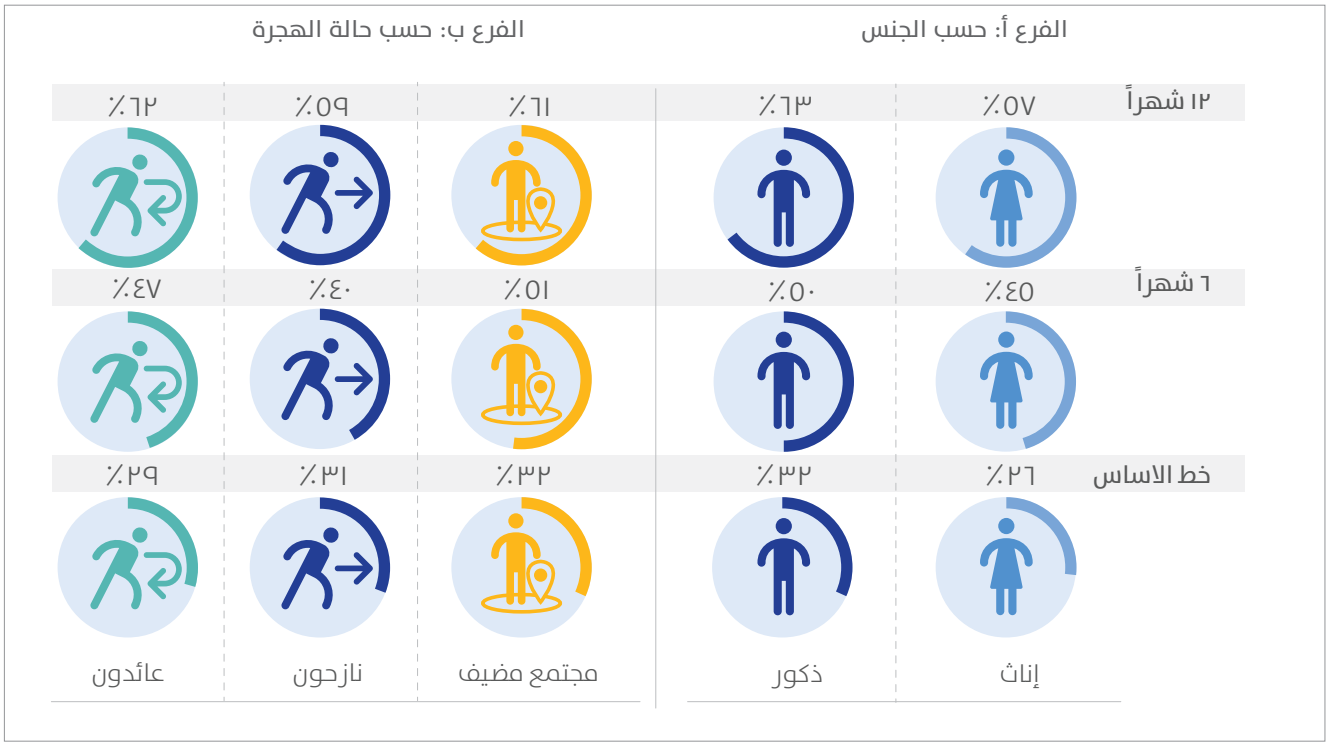

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. وتضمّ المجموعة ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكراً، و٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف، و٦٥ نازحاً، و٦٠٨ عائدين.

الملاحظات الرئيسية

- المشاريع العشوائية منتشرة في بيئة العمل في العراق، ولا يزال القطاع الخاص متخلفاً.
- أدى برنامج صندوق تطوير المشاريع إلى زيادة ملحوظة في تسجيل المشاريع لدى الجهات الحكومية ذات الصلة.
- رائدات الأعمال يواجهنَ عقبات أكبر من حيث إضفاء الطابع الرسمي على مشاريعهنّ، مقارنة بنظرائهن الرجال.

الأرباح

في الاقتصادات الهشّة، أظهرت التدخلات القائمة على النقد معدلات عالية للعوائد، كونَها تعزز من توسّع المشاريع (Blattman and Ralston, ٢٠١٥). وبدلاً من خلق التبعية، يمكن للتدخلات المستهدفة أن تشجع الأفراد في البلدان التي تعاني من الأزمات على توسيع حجم مشاريعهم، وتحقيق نتائج إيجابية في المبيعات والأرباح (Baird et al.,٢٠١٨; Blattman et al.,٢٠١٤; Muraközy and Telegdy, ٢٠٢٣). لذلك، يعتبرَ الاعتماد على رَصد الأرباح كمقياس لنموّ المشاريع مالياً، جزءاً لا يتجزأ من متابعة مشاريع صندوق تطوير المشاريع.

وفي المتوسط، سجّلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أعلى دخل في خط الوسط، بلغَ ٢,١١٧ دولاراً أمريكياً، مقارنة بخط الأساس (١,٨٤٩ دولاراً أمريكياً) وخط النهاية (١,٩٩٣ دولاراً أمريكياً). وبالنسبة لجولات خطّي الأساس والنهاية، كان متوسط قيمة الربح ١,٠٠٠ دولار أمريكي؛ أما بالنسبة لخط الوسط، فكانَ ١,٢٠٠ دولار أمريكي. ويعرض الشكل ٤ أدناه؛ الربح في كل مرحلة من مراحل المقابلة. وتبيّن هذه المخططات توزيع المتغيّر؛ حيث يبيّن المربّع القيَم التي تم تجميع ٥٠٪ من الملاحظات فيها؛ بينما تبيّن الخطوط العليا والسفلى ٢٥٪ من التوزيع. أما الخط الموجود داخل المربّع القيمة المتوسطة. وشهدت مرحلة خط الأساس تراكماً أعلى للمشاريع وأرباحاً أقل. وبلغت أرباح ٢٥٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٦٠٠ دولار أمريكي أو أقل في الشهر السابق، في حين بلغت أرباح ٢٥٪ منها في المرحلة النهائية أقلّ من ٧٥٠ دولاراً أمريكياً.[١١]

أظهرت العديد من الدراسات أنّ التحويلات النقدية تزيد من الاستثمار التجاري (Blattman et al.,٢٠١٤; Muraközy and Telegdy, ٢٠٢٣; Perez et al., ٢٠٢٠). مع ذلك، فإنّ هذا الاستثمار لا يترجَم في كثير من الأحيان إلى نموٍّ فوريٍّ في الأرباح. فهناك قيود قياسية قصيرة الأجل على زيادة الأرباح، حيث تتطلب المشاريع في العادة وقتاً لدمج الاستثمارات في عملياتها بشكل فعال (Grimm et al.,٢٠٢١; Jayachandran, ٢٠٢١). فضلاً عن ذلك، ينبغي ألاّ تؤدي التحويلات النقدية غير المقيّدة إلى زيادة الأسعار أو الأرباح في الأسواق التنافسية بما يتجاوز التسويات القصيرة الأجل

١١ كان الانحراف المعياري ٣,٨١٧ دولاراً أمريكياً عند خط الأساس و٤,٦٤٣ دولاراً أمريكياً عند خط الوسط و ٣,١١٨ دولاراً أمريكياً عند خط النهاية.

(Delius and Sterck, ٢٠٢٤). كما أنّ نموّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المتخلفة النموّ، لا يأتي بالضرورة على حساب المنافسين (من خلال زيادة الأسعار والحصة السوقية) ولكن يمكن أن يأتي من نموّ السوق الكلي (McKenzie adn Puerto, ٢٠٢١).

الشكل ٤: توزيع أرباح المشاريع خلال الشهر الماضي (بالدولار الأمريكي)

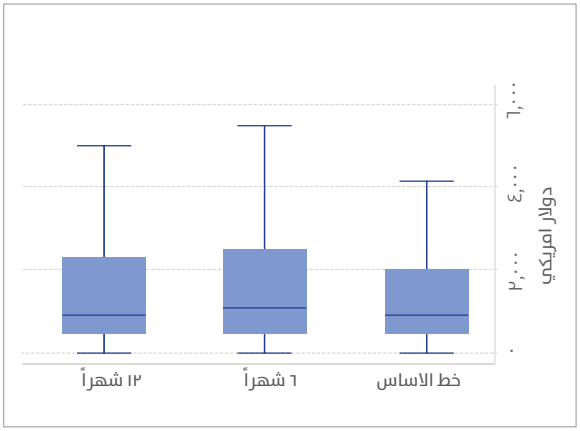

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. والمربّعات تشير إلى القيَم التي تتراكم فيها ٥٠٪ من البيانات. ويوضّح الخط الموجود داخل المربّع القيمة المتوسطة للتوزيع. أما الخط الموجود أسفل المربّع فيدل على نسبة ٢٥٪ الأدنى من التوزيع، والخط فوقه يدل على نسبة ٢٥٪ العليا. وهذا الرسم البياني يستثني القيَم المتطرفة. ويعتبر قيمة شاذة؛ أيّ صاحب مشروع صغير أو متوسط يزيد ربحه عن القيمة التي تبلغ ٧٥٪ من التوزيع، زائداً ١,٥ ضعف النطاق بين النسبة المئوية البالغة ٧٥٪ والنسبة المئوية البالغة ٢٥٪، أو أقل من القيمة التي تقف عندها نسبة ٢٥٪ من التوزيع، مطروحا منها نفس النطاق.

وعند أخذ عيّنات فرعية لأفضل وأسوأ أداء لنسبة ٢٠٪ من المشاريع من حيث الربح عند خط الأساس، نجد أنّ المشاريع التي حققت أعلى إيرادات في خط الأساس لم تغيّر مستوى دخلها بشكل كبير بعد ستة أشهر و١٢ شهراً من حصولها على منحة صندوق تطوير المشاريع؛ مقارنة بأسوأ أداء لنسبة ٢٠٪ من المشاريع (الشكل ٥). ورغم أنّ نسبة ٢٠٪ الدنيا لم تصل إلى مستويات أرباح ٢٠٪ العليا، فإنّ هذه النتيجة تشير إلى أنّ أسوأ المشاريع أداء قد تستفيد من المنَح النقدية أكثر من غيرها. وقد خلُصَت الأدبيات الحديثة حول تأثير المنَح النقدية إلى أنّ المشاريع الصغيرة تميل إلى التحسن أكثر وعبر أبعاد أكثر من المشاريع الأكبر (Dvouletý et al., ٢٠٢١; Srhoj et al., ٢٠٢٠). أما التوجهات بالنسبة لأعلى ٢٠٪، فتتبع ما ورد في النتائج الإجمالية (الشكل ٥). ومن شأن عدم وجود نموّ في هامش الربح أن ينتجَ عن زيادة الاستثمار أو النفقات بعد صرف منحة صندوق تطوير المشاريع؛ الأمر الذي يمكن أن يعزّز الإيرادات والأرباح على المدى الطويل، واحتمال تقليل الهوامش على المدى القصير.

وفي الوقت ذاته، قد لا تعطي نسبة ٢٠٪ الدنيا الأولوية للاستثمار، بل لزيادة الهامش (الشكل ٥). وتشير هذه النتائج أيضاً إلى إمكانية ضعف الأرباح بسبب الأسواق شديدة التنافسية، حيث لا تؤدي المنَح المقدّمة للمشاريع إلى قوة سوقية إضافية. إذ من شأن التلميح إلى تقلبات عشوائية في الأرباح، أن يجعل الأرباح عند خط الأساس مؤشّراً ضعيفاً لنجاح المشروع في المستقبل، محذّراً من الإفراط في الاعتماد على مقاييس خط الأساس عند اختيار المشروع.

الشكل ٥: توزيع أرباح الشهر الماضي للمشاريع الأفضل والأسوأ أداء عند خط الأساس (بالدولار الأمريكي)

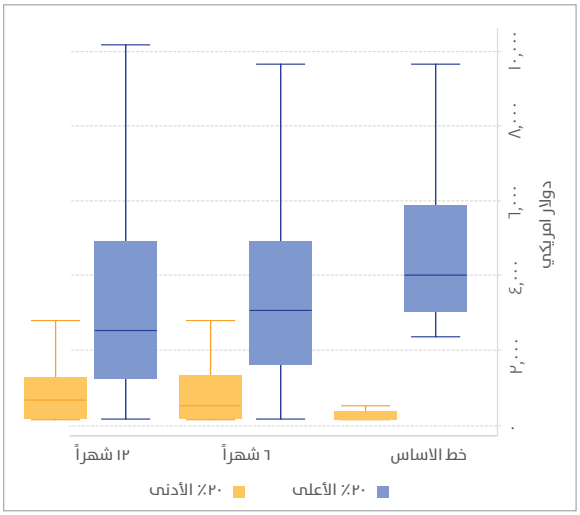

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ من أصحاب المشاريع. فالمربعات تشير إلى القيَم التي تتراكم فيها ٥٠٪ من البيانات. والخط الموجود داخل المربّع يشير إلى القيمة المتوسطة للتوزيع. أما الخط الموجود أسفل الصندوق فيدل على نسبة ٢٥٪ الأدنى من التوزيع، بينما يدل الخط الموجود فوقه إلى نسبة ٢٥٪ العليا. ويستثني هذا الرسم البياني القيَم المتطرفة. ويعتبر قيمة شاذة؛ أيّ صاحب مشروع صغير أو متوسط يزيد ربحه عن القيمة التي تبلغ ٧٥٪ من التوزيع، زائداً ١,٥ ضعف النطاق بين النسبة المئوية البالغة ٧٥٪ والنسبة المئوية البالغة ٢٥٪، أو أقل من القيمة التي تقف عندها نسبة ٢٥٪ من التوزيع، مطروحاً منها نفس النطاق.

ويتبيّن من دراسة نفس المتغيّر حسب نوع الجنس أنّ توزيع الأرباح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذكور كان أكثر ميلاً نحو القيَم الأعلى في جميع الجولات (الشكل ٦، الفرع أ). كما أنّ رواد الأعمال الذكور، يظهرون المزيد من الأدلة على زيادة الأرباح بعد ستة أشهر و١٢ شهراً من التدخل. وتتماشى هذه النتائج مع العديد من الدراسات التي تبيّن أنّ المشاريع المملوكة للنساء قد تستفيد بشكل أقل من المنَح النقدية مقارنة بالذكور. وتشمل الآليات المحتملة التي اقترحتها الأدبيات؛ الحاجة إلى وظائف في قطاعات أعمال أكثر مرونة وأقل ربحية، بسبب المعايير الجنسانية التقليدية التي تؤكد على دور المرأة كمقدّمة رعاية، أو مَيل أكثر لتجريد الإناث داخل الأسَر من أرباحهنّ (Bernhardt et al., ٢٠١٩; Fiala, ٢٠١٨; Jayachandran, ٢٠٢١).

وكان توزيع أرباح العائدين متّسق القيَم عبر الجولات الثلاث من المقابلات (الشكل ٦، الفرع ب). وفي الوقت نفسه، زاد أصحاب الأعمال النازحون من أرباحهم بشكل كبير، في خطّي الوسط والنهاية، رغم أنّ نطاق هذا المتغيّر كان لا يزال أقل من النطاق بالنسبة للعائدين وأفراد المجتمع

المضيف. وكان لأفراد المجتمع المضيف قيّم ربح أعلى لجميع الجولات الثلاث. وبلغ متوسط قيمة الربح لأفراد المجتمع المضيف عند خط الأساس ١,٨٩٥ دولاراً أمريكياً، و١,٠٣٨ دولاراً أمريكياً للنازحين، و١,٨٦٧ دولاراً أمريكياً للعائدين.[١٢] لذلك، يشهد النازحون زيادة مطردة في متوسط الربح عبر الجولات، في حين يشهد العائدون انخفاضاً مطرداً.

الشكل ٦: توزيع أرباح المشاريع خلال الشهر الماضي

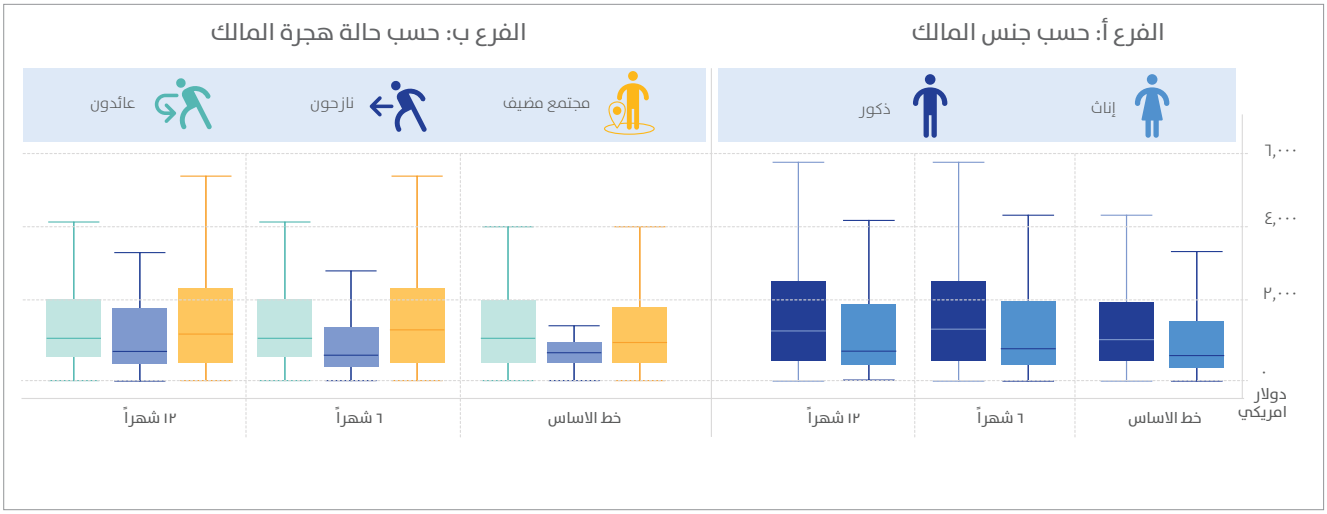

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. وتتألف المجموعة من ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكراً، و٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف، و٦٥ نازحاً، و٦٠٨ عائدين. وتبيّن المربعات القيّم التي تتراكم فيها ٥٠٪ من البيانات. أما شكل الماسة الموجود داخل الصندوق فيمثل القيمة المتوسطة للتوزيع. والخط الموجود أسفل الصندوق يمثل نسبة ٢٥٪ الأدنى من التوزيع؛ أما الخط الموجود فوقه فيمثل نسبة ٢٥٪ العليا. ويستثني هذا الرسم البياني القيّم المتطرفة. ويعتبر قيمة شاذة؛ أيّ صاحب مشروع صغير أو متوسط يزيد ربحه عن القيمة التي تبلغ ٧٥٪ من التوزيع، زائداً ١,٥ ضعف النطاق بين النسبة المئوية البالغة ٧٥٪ والنسبة المئوية البالغة ٢٥٪، أو أقل من القيمة التي تقف عندها نسبة ٢٥٪ من التوزيع، مطروحاً منها نفس النطاق.

كانت هوامش الربح متشابهة بين الجولات، خلال أفضل شهر من المبيعات في العام الماضي. وبلغ متوسط الربح عند خط الأساس ٣,٠٧٥ دولاراً أمريكياً لأفضل شهر، و٣,٥٩٣ دولاراً أمريكياً في خط الوسط، و٣,٤٦٦ دولاراً أمريكياً في خط النهاية. وكان متوسط القيمة لجميع الجولات ٢,٠٠٠ دولار أمريكي.[١٣] وأظهرت نتائج التقدير التي تتحكم بالعوامل الموسمية والصدمات الزمنية الأخرى والعوامل الخاصة بالمشروع (أنظر الملحق د) أنّ نقطة بيانات خط الوسط ترتبط ارتباطاً كبيراً بأرباح أعلى، كما هو موضّح في الشكل (٧). وترتبط جولتا خطّي الوسط والنهاية بأرباح أكثر بنسبة ١٩٪ من خط الأساس، لكن الفرق ليس ذا دلالة إحصائية عند خط النهاية. ويمكن تفسير هذه القيّم بأنها دليل على تأثير الصرف الإيجابي على مستويات الربح في المدى القصير.

الشكل ٧: ارتباط الربح بجولة المسح

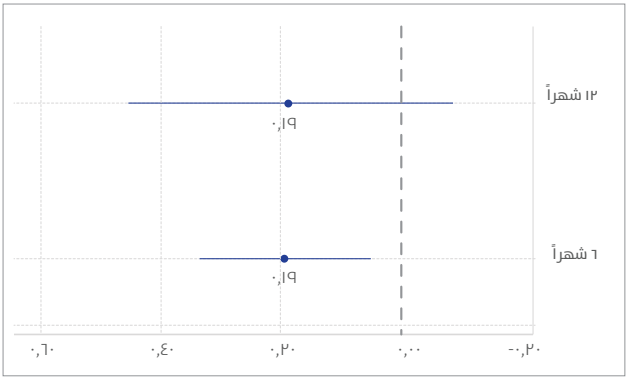

ملاحظة: يعرض الشكل متوسط التأثيرات الهامشية المقدرة على الربح في الشهر الماضي مع فترات ثقة ٩٥٪. وتمّ التحكم في الانحدار للتأثيرات الثابتة على مستوى المشروع وتاريخ المقابلة (حسب الأرباع). وشمل الانحدار ٢,٣٥٨ مشروعاً. وتمّ دمج أولئك الذين لم يكملوا جميع جولات المقابلات لتعزيز التقدير.

الملاحظات الرئيسية

- شهدَ الحاصلون على منحة صندوق تطوير المشاريع، زيادة قصيرة الأجل في الأرباح بعد المنحة، مع أعلى متوسط دخل عند خط الوسط.

١٢ كان الانحراف المعياري ٣,٨١٧ دولاراً أمريكياً عند خط الأساس و٤,٦٤٣ دولاراً أمريكياً عند خط الوسط و ٣,١١٨ دولاراً أمريكياً عند خط النهاية.

بنسبة -٩٪ و١١٪ و-٠,٥٪ على التوالي مقارنة بخط الوسط.

١٣ الانحرافات المعيارية: ٢,٠٠٠ دولار أمريكي لخط الأساس وخط الوسط، و٢,٢٠٠ دولار أمريكي لخط النهاية.

- تختلف الزيادة في الأرباح باختلاف مستويات الأداء الأساسية. حيث أنّ المشاريع الأقل أداء أظهرت تحسّناً أكثر أهمية. ويشير ذلك إلى أنّ التحويلات النقدية ربمّا أكثر فائدة للمشاريع المتعثرة.
- تشهد الإناث والعائدون انخفاضاً في قيَم الأرباح بشكل عام، في حين يشهد النازحون زيادات كبيرة في الأرباح كل ستة أشهر واثني عشر شهراً.
- يُعدّ نموّ الأرباح على المدى الطويل محدوداً؛ ممّا قد بسبب زيادة الاستثمار أو المنافسة في السوق.

القروض والوصول إلى التمويل

عند خط الأساس، أفادَ ٧٩٪ من أصحاب المشاريع أنهّم لا يحتاجون إلى قرض من مؤسسة تمويل للمشاريع الصغرى، أو من الحكومة (٨٢٪ من الإناث و٧٧٪ من الذكور). مع ذلك، انخفضت هذه النسبة إلى ٥٥٪ عند خط النهاية (٥٨٪ للإناث و٥٤٪ للذكور). ولعلّ الزيادة في نسبة أصحاب المشاريع الذين يحتاجون إلى قرض (عبر الجنسَين وحالة الهجرة) تشير إلى ارتفاع الرغبة في الاقتراض من مؤسسات تمويل المشاريع الصغرى (الشكل ٨).

الشكل ٨: المشاريع التي تحتاج إلى قرض من مؤسسة تمويل أو من الحكومة

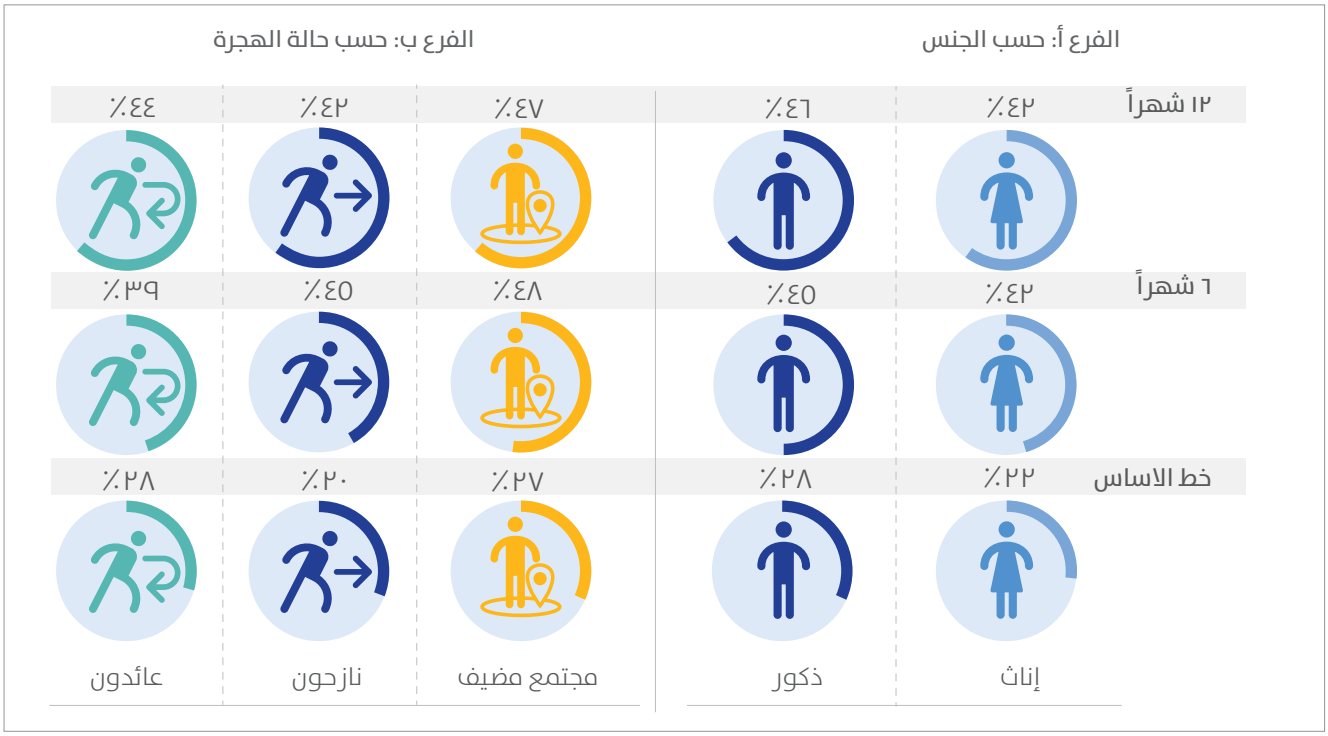

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. وتضمّ المجموعة ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكراً، و٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف، و٦٥ نازحاً، و٦٠٨ عائدين.

عند خط الأساس، أجاب ٩٤٪ من أصحاب المشاريع الذين تمّت مقابلتهم أنّ ليس لديهم دائنون من (المصارف، أو مؤسسات تمويل المشاريع الصغرى، أو الأصدقاء أو الأقارب، أو الشركة الأم). وانخفضت هذه النسبة بشكل طفيف إلى ٩٠٪ عند خط الوسط، قبل أن تعود إلى ٩٣٪ عند خط النهاية. وكان معظم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد حصلوا على قرض من أصدقاء أو أقارب أو من شركة أمّ؛ في حين احتلت مؤسسات تمويل المشاريع الصغرى أدنى النسب (الشكل ٩).[١٤] وكانت دراسات سابقة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق قد وجدت أنّ معظم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يفضّلون الاقتراض من الأسرة أو الأصدقاء بدلاً من المصادر الرسمية، بسبب ما تطلبه تلك المصادر من ضمانات مرهقة وإجراءات بيروقراطية وأسعار فائدة مرتفعة (IOM, ٢٠٢٣). وخلال جائحة كورونا، تكبّدت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ديوناً جديدة، بعد اقتراض معظمها بشكل غير رسمي من الأسرة أو الأصدقاء، حيث استخدم أقل من ٢٠٪ من المشاريع آليات الاقتراض الرسمية (IOM, ٢٠٢٣).

يبيّن الفرع (أ) في الشكل (٩) أنّ عدد صاحبات المشاريع اللاتي حصلنَ على قروض من الأصدقاء أو الأقارب أكبر من نظرائهن من الرجال (٥٩٪ و٣٩٪ على التوالي). فالرجال اقترضوا من الشركة الأمّ أكثر من النساء (٥١٪ و٢٢٪ على التوالي). وتتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة التي أظهرت أنّ النساء يواجهن صعوبة أكبر في الوصول إلى التمويل، وأنّهن أكثر عرضة للاقتراض من الأسرة والأصدقاء المقربين (OCDE, ٢٠١٦). وعند تحليل توجهات الدائنين حسب حالة الهجرة، نجد أنّ أيّ نازح تقريباً (ثلاثة في خط الوسط وأربعة في خط النهاية) لم يكن مديناً بقرض تجاه أيّ من الكيانات المذكورة. وأولئك الذين أجابوا قالوا إنهم مدينون لصديق أو قريب أو شركةٍ أمّ. وقد اقترض العائدون في الغالب من الأصدقاء

١٤ قال معظم أصحاب المشاريع أنهم لم يكن لديهم استثمارات إضافية في فترة هذه الدراسة (٩٩٪).

أو الأقارب (٥٩٪ في المتوسط) وهي نسبة زادت خلال جولات الاستبيان. وكان أفراد المجتمع المضيف أكثر تنوعاً من حيث مصادر الائتمان؛ حيث حصل ٥١٪ منهم في المتوسط على قرض من شركةٍ أمّ، و٣٧٪ من الأصدقاء أو الأقارب، و١٠٪ من البنوك (الشكل ٩، الفرع ب).

الشكل ٩: مصادر القروض

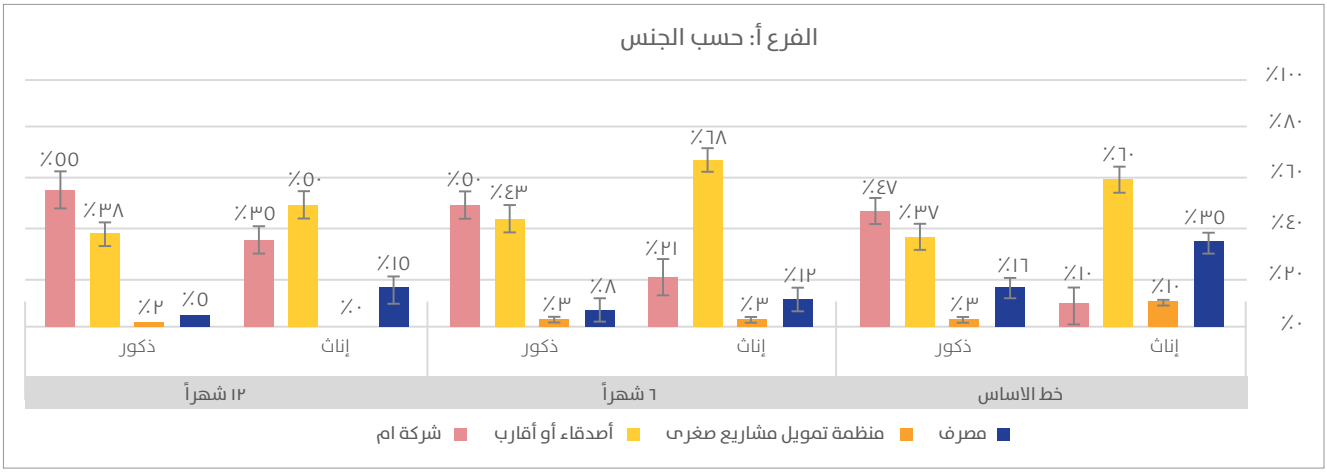

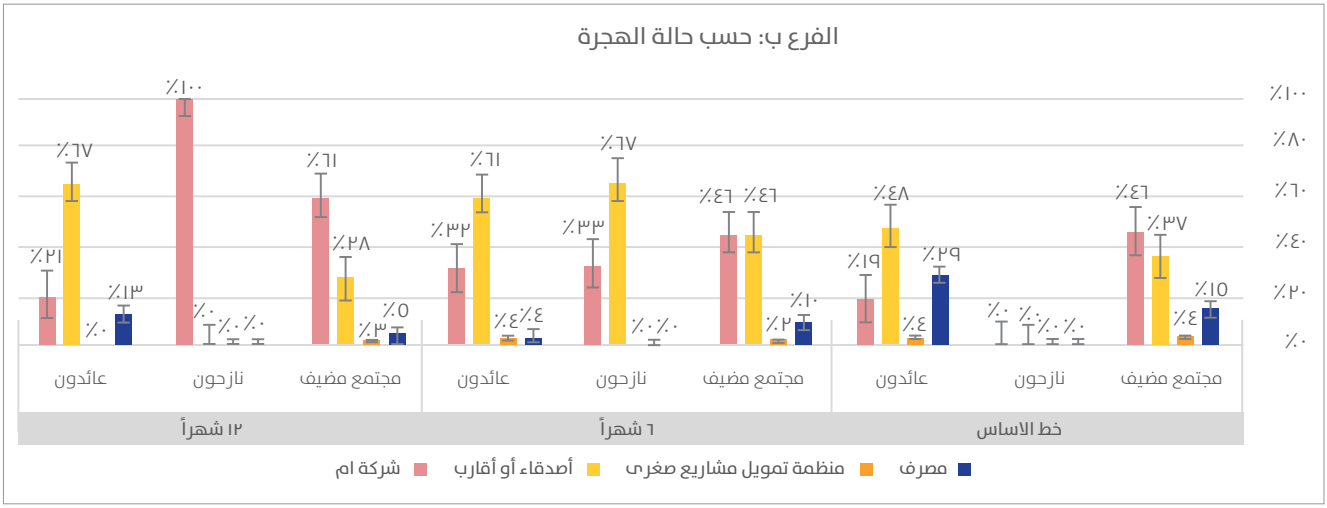

ملاحظة: تُحسَب النسب المئوية على أساس عدد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من كلا الجنسين، وأفادوا بأنّهم قد اقترضوا من أحد المصادر المذكورة. وفي جولة خط الأساس، ذكرت ٢٠ أنثى و٧٩ ذكراً أن لديهم دائناً تجارياً؛ فيما قال ٣٤ أنثى، و١٢٠ ذكراً الشيء نفسه بعد ستة أشهر، وفعل ذلك ٢٦ أنثى و٩٣ ذكراً بعد عام واحد. وفي جولة خط الأساس، ذكر ٧١ من أفراد المجتمع المضيف و٣١ عائداً أنّ لديهم دائناً تجارياً. وذكرَ ١٢٣ من أفراد المجتمع المضيف، و٢٨ عائداً، و٣ نازحين الشيء ذاته بعد ستة أشهر، و٧٩ من أفراد المجتمع المضيف و٣٩ عائداً و٤ نازحين فعلوا ذلك بعد عام واحد.

الملاحظات الرئيسية

- زادت نسبة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين أعربوا عن حاجتهم إلى القروض بعد منحة صندوق تطوير المشاريع؛ ممّا يعكس الرغبة المتزايدة في البحث عن رأس مال ماليّ إضافي.
- لا يزال العديد من القروض يؤخَذ بصورة غير رسمية؛ ويعتبرَ الأصدقاء أو الأقارب المقرضون الرئيسيون، خاصة بين صاحبات المشاريع النساء والعائدات.

خلق فُرص العمل

يُعدّ خلق فرص العمل عاملاً حيوياً في تعافي الاقتصادات من الصراع؛ وذلك هو الهدف الرئيسي لصندوق تطوير المشاريع. إذ يمكن لفرص العمل أن توفّر الاستقرار، وتُيسّر إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنازحين، وتوفّر مصدر رزق للمجتمعات المحلية (Brück et al., ٢٠١٦). ويمكن

للقطاع الخاص أن يلعب دوراً حيوياً في هذا السياق نظراً لقدرته العالية على التكيّف، لكنّ نوعية الوظائف يمكن أن تزداد سوءاً بسبب الصراع (IEG, ٢٠١٣). ونتيجة لذلك، فإنّ رَصد ظروف الموظفين من المستفيدين من صندوق تطوير المشاريع وأجورهم وعملية التوظيف، أمرٌ حيوي. فهذه المشاريع تتمتع بإمكانية خلق فرص عمل وتحسين ممارسات العمل، التي تعززها منحة صندوق تطوير المشاريع.

في بداية البرنامج، وضعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة أهدافاً محددة لتوظيف موظفين جدد كجزء من خطة أعمالها. وتخضع هذه الأهداف إلى تقييم دوريّ، للتحقق من وفاء المشروع بها، لكي يتأهل للحصول على ما تبقى من أقساط المنحة. مع ذلك، فإنّ للمشاريع المشاركة حرّية تعديل شروط الوظيفة في أنشطة أخرى من عملها. ويعتبرَ القيام بذلك أمراً ضرورياً لاستجابة المشاريع لظروف السوق المتقلبة في كثير من الأحيان. ويهدف هذا القسم إلى تحليل إذا ما كانت مشاريع صندوق تطوير المشاريع قد خلقت فرص عمل جديدة على مدار ١٢ شهراً بعد المنحة. وحيث أنّ خطط عمل صندوق تطوير المشاريع يجب أن تكتمل بحلول خط النهاية، يلجأ الصندوق في بعض الأحيان إلى استخدام سلطته التقديرية في تمديد مدة العقد، في حال قدّم المشروع تبريرات معقولة. والتحليل لا يشمل الوظائف المستحدثة بعد أكثر من اثني عشر شهراً من المنحة.

وبشكل عام، التزمَ ١,٦٢٨ مشروعاً في هذه الدراسة بخلق ٧,٥٧٢ وظيفة؛ بمعدل ٤,٦ موظف لكل مشروع. واستناداً إلى الأرقام التي قدمتها المشاريع المشاركة إلى فريق الرَصد الداخلي التابع للمنظمة الدولية للهجرة، وظفت مشاريع صندوق تطوير المشاريع حوالي ٤,٣ موظفاً على مدى ١٢ شهراً (٣,١ في خط الوسط و١,٢ في خط النهاية). وبحلول مرحلة خط الوسط، كانت معظم المشاريع قد وظفت ما بين موظف واحد إلى خمسة موظفين في الأشهر الستة السابقة (٦٢٪) (الشكل ١٢).[١٥] ويعني ذلك إجمالاً، أنّ هذه المشاريع خلقت ٧,٠١٣ وظيفة خلال عام واحد بعد المنحة. وفي الوقت نفسه، عند خط الأساس، تمّ توظيف حوالي ٠,٥ عاملاً خلال الأشهر الستة السابقة. وفي هذه المرحلة، لم توظف ٨٨٪ من المشاريع أيّ موظفين في الأشهر الستة السابقة.

يبيّن الفرع (أ) من الشكل (١٠) أنّ ٥٩٪ من المشاريع حققت أو تجاوزت أهداف التوظيف الخاصة بها بعد ١٢ شهراً (٩٦٧ مشروعاً) في حين يبيّن الفرع (ب)؛ ٨١٪ من المشاريع التي وظفت موظفين جدد بحلول خط النهاية (١,٣٢٦ مشروعاً). ومن بين المشاريع التي لم تحقق أهدافها بعد ١٢ شهراً، لم تفِ ١١٪ من المشاريع بالتزاماتها المتعلقة بتوظيف موظف واحد فقط؛ الأمر الذي يعني أنّ ٧٠٪ من المشاريع قريبة جداً من توقعاتها أو أعلى منها (أنظر الملحق ج). ويقابل ذلك ١٦٪ من المشاريع التي تجاوزت التزامها بتوظيف موظف واحد أو أكثر. وبشكل عام؛ وظف أولئك الذين تجاوزوا الهدف ٣,٤ عاملاً أكثر من الهدف المحدد.

الشكل ١٠: خلق فرص العمل

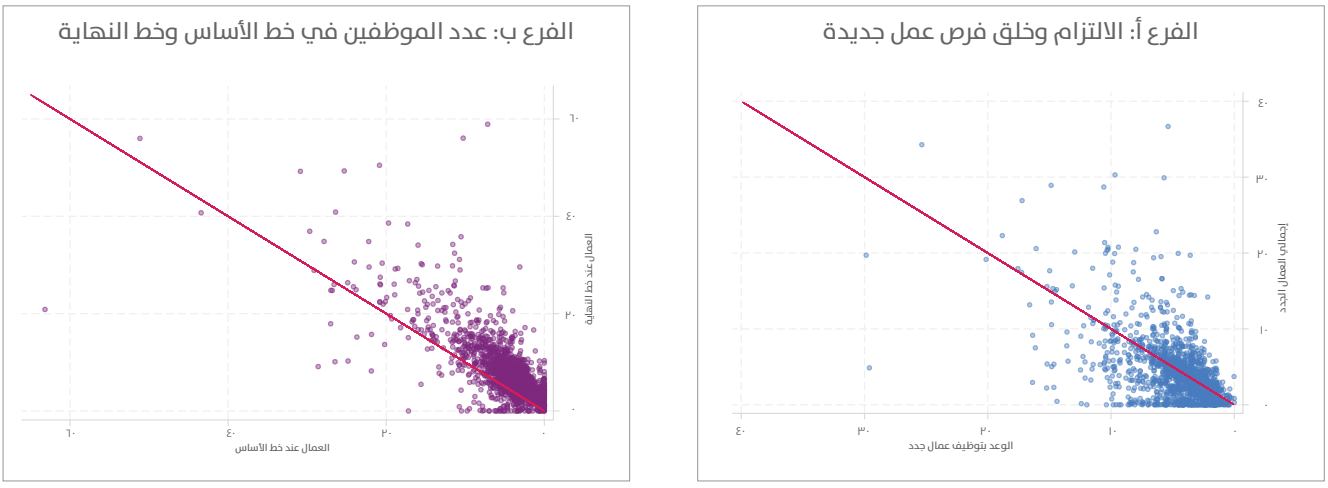

ملاحظة: حققت المشاريع على الخط الأحمر أو أعلى، أهداف التوظيف الخاصة بها خلال البرنامج (حتى عام واحد بعد خط الأساس). يتضمن الرسم البياني إجابات ١,٦٢٨ من أصحاب المشاريع. العمال عند خط الأساس

يمكن لخلق فرص العمل أن يتأثر بصدمات الاقتصاد المؤقتة والعوامل الموسمية، فضلاً عن تلقي المنَح. ولمواجهة هذا التحدي، أجرت هذه الدراسة نموذج تأثيرات ثابتة ثنائي الاتجاه؛ للتحكم في خصائص المشروع وتاريخ الاستبيان حسب ربع السنة. ويُظهر التحليل زيادة ذات دلالة إحصائية في خلق فرص العمل عبر جولات الاستبيان. وترتبط جولة خط الوسط بثلاثة عمال إضافيين، بينما ترتبط جولة خط النهاية بحوالي ١,٧ عامل إضافي؛ وكلاهما يتعلقان بخط الأساس (الشكل ١١). وتشير المُعامِلات المرتبطة بالآثار الثابتة على مستوى ربع السنة، إلى أنّ الموسمية تؤثر على فرص العمل، حيث أنّ لبعض الفترات آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية على المتغيّر (معظمها الربع الأخير من كل سنة) (أنظر الملحق هـ). وكانت معدّلات التوظيف الفعلية ١,٢ عامل جديد في خط الوسط و٣,١ في خط النهاية؛ لذلك فإنّ من المرجّح أن تميل العوامل المتداخلة إلى تقليل التوظيف بعد ستة أشهر من خط الأساس، وزيادته بعد ١٢ شهراً من خط الأساس. ويشير ذلك إلى ميل المنحة إلى تعزيز التوظيف على المدى القصير (ستة أشهر بعد الصرف) مع تراجع الزيادة بحلول مرحلة خط النهاية.

١٥ في ٢٠ مقابلة، كان عدد العمال الذين تمّ تعيينهم في الأشهر الستة الماضية أعلى من عدد الموظفين الحاليين.

الشكل ١١: ارتباط خلق فرص العمل بجولة الاستبيان

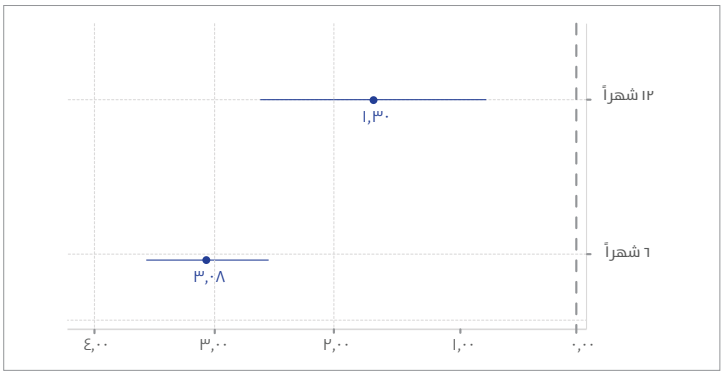

ملاحظة: يعرض هذا الشكل؛ متوسط التأثيرات الهامشية المخمّنة على عدد العمال الجدد في الأشهر الستة الماضية بفترات ثقة ٩٥٪. وتمّ التحكم في الانحدار للتأثيرات الثابتة على مستوى المشروع وتاريخ المقابلة (حسب الأرباع). وشمل الانحدار ٢,٤٥٣ مشروعاً. وتمّ دمج المشاريع التي لم تكمل جميع جولات المقابلات، من أجل تعزيز التخمين.

الجانب السلبي لمؤشّر الوظائف الجديدة؛ هو أنّ بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تفصل الموظفين وتعيد توظيفهم بين خطّي الوسط والنهاية، مما يؤدي إلى عدٍّ مزدوج عند ارتفاع معدل دَوران الموظفين. من جهة أخرى؛ يمكن تعويض العمالة الجديدة الناتجة عن خطط عمل صندوق تطوير المشاريع، عن طريق تسريح العمال في أجزاء أخرى من العمل. وهناك نهج بديل أكثر تحفظاً، يتمثل في تخمين صافي خلق فرص العمل بعد ١٢ شهراً، من خلال احتساب الفرق بين العدد الإجمالي للموظفين (بدوام جزئي أو كامل) في خط النهاية وعدد العمال المبلغ عنهم قبل الانضمام إلى صندوق تطوير المشاريع (أي، العدد الأولي للعمال). ويقارن هذا الفرق الصافي مع الالتزام المتعهد به في خطة عمل صندوق تطوير المشاريع.

في وقت تقديم المنحة، كان لدى المشروع المتوسط ٥,٣ موظفاً، وارتفع هذا العدد إلى ٨,٤ بحلول خط النهاية بعد ١٢ شهراً (أنظر الشكل ١٢). وتتماشى هذه الزيادة الصافية الكبيرة البالغة ٣,١ موظفاً، أو ٥٨٪ من مستويات التوظيف الأولية، مع أدلة قوية في الأدبيات لصالح المنَح النقدية التي تزيد من فرص العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Muraközy and Telegdy, ٢٠٢٣؛ Kersten et al., ٢٠١٧؛ Baird et al., ٢٠١٨). ومن بين ١,٦٢٨ مشروعاً شملته الدراسة، تقابل الزيادة ٥,٠٥١ وظيفة جديدة تمّ استحداثها من حيث القيمة الصافية، أو ثلثَي إجمالي الالتزام الذي تمّ تعهدت به خطط عمل المشاريع.

الشكل ١٢: توظيف عمال جدد في الأشهر الستة السابقة

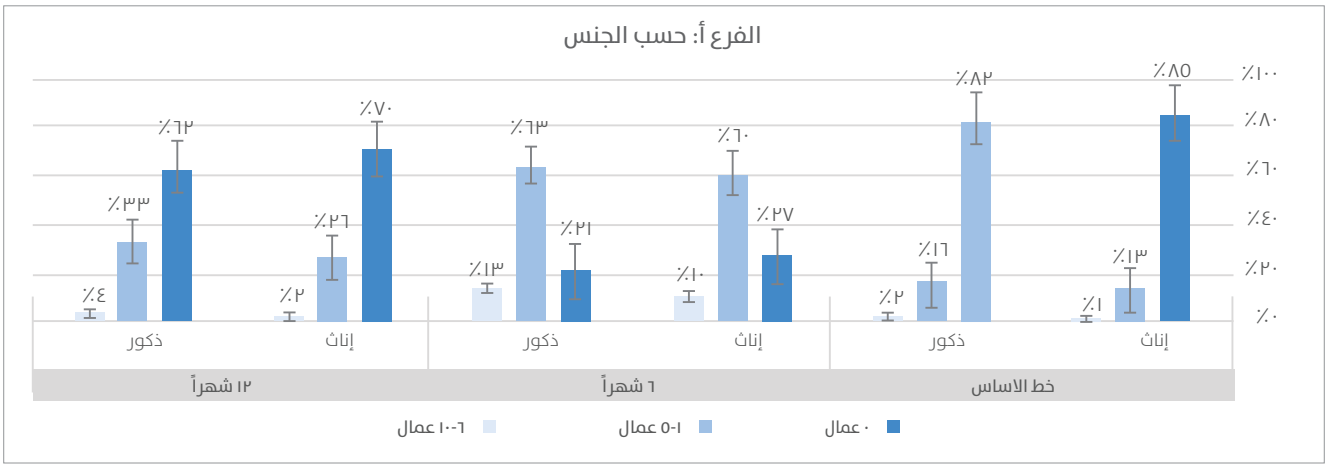

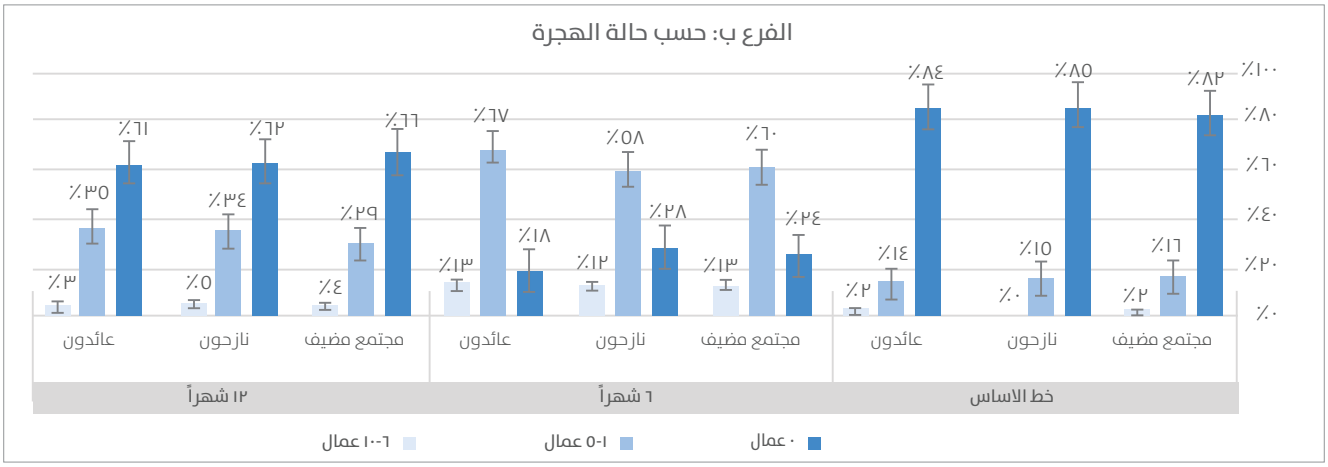

ملاحظة: تضم كل جولة ١,٦٢٨ صاحب عمل. وتتألف المجموعة من ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكرا، فضلا عن ٩٥٣ فردا من المجتمع المضيف و٦٥ نازحاً و٦٠٨ عائدين.as well as 953 host community members, 65 IDPs and 608 returnees.

يبيّن الجدول (ج، الفرع ب) في الملحق؛ الفرق بين صافي خلق فرص العمل عند خط النهاية (الموظفون غير المتفرغين إضافة إلى الموظفين المتفرغين في خط النهاية؛ مطروحاً منه عدد الموظفين قبل بدء برنامج صندوق تطوير المشاريع) والهدف المتعهّد به في خطة عمل صندوق تطوير المشاريع. ويبيّن هذا الحساب أنّ ٤٩٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة أوفَت أو تجاوزت التزامها بخلق فرص العمل من حيث القيمة الصافية؛ حيث أبلغت ١٧٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة، عن زيادة أعلى مما التزمت به في خطة أعمالها. وهناك ١٥٪ إضافية من المشاريع تقل عن هدفها الصافي بعامل واحد فقط.

وتُظهِر ميول مجموعات النزوح، أنّ النازحين أوفوا بالتزاماتهم المتعلقة بالتوظيف أكثر من أفراد المجتمع المضيف والعائدين، حيث أنّ ٥١٪ من النازحين (٣٣ فرداً) حققوا توقعاتهم أو تجاوزوها. وبالمقارنة، فإنّ ٦٠٪ من أفراد المجتمع المضيف (٥٦١) و٦٤٪ من العائدين (٣٨٥) فعلوا ذلك. وبالنظر إلى الاختلافات بين الجنسين، فإنّ ٥٨٪ من صاحبات المشاريع أوفينَ بالتزامات التوظيف أو تجاوزنها، مقارنة بنسبة ٦٢٪ من الذكور.

الملاحظات الرئيسية

- زادت المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة بشكل كبير من قوّتها العاملة على مدى اثني عشر شهراً. وفي المتوسط، وظفّت المشاريع ٤,٣ موظفين جدد من حيث القيمة الإجمالية و٣,١ من حيث القيمة الصافية.
- حوالي ٥٠٪ من المشاريع أوفَت أو تجاوزت التزامات التوظيف الخاصة بها من حيث القيمة الصافية في غضون اثني عشر شهراً، وحوالي ٦٠٪ من حيث القيمة الإجمالية.
- كانت هناك بعض التفاوتات في تحقيق أهداف التوظيف للنازحين وصاحبات المشاريع.

الأجور

يعرض الشكل (١٣) توزيع الأجور الشهرية. وخلال الجولات الثلاث من المقابلات، بقيَ التوزيع كما هو تقريباً. إذ يتراوح متوسط الأجر الشهري بين ٢٤٥ و٢٤٩ دولاراً أمريكياً من خط الأساس إلى خط النهاية، والمتوسط ثابت عند ٢٥٠ دولاراً أمريكياً. وللأدبيات ذات الصلة بالمنَح المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتائج غير حاسمة في الأجور (Kersten et al., ٢٠١٧). وكانت بعض الدراسات قد لاحظت تأثيرات غير متكافئة، اعتماداً على مستوى مهارة الموظف، حيث يتمتع العمال والمدراء ذوي المهارات العالية فقط بزيادات في الأجور (Muraközy and Telegdy, ٢٠٢٣).

ورغم أنّ التوزيعات لا تعكس تحولاً كبيراً بين الجولات، إلاّ أنّ بعض الأنماط غير المتجانسة تظهر من الاختلافات بين الجنسين (الشكل ١٣، الفرع أ). ولوحظَ في مرحلة خط الوسط، أنّ صاحبات المشاريع يملنَ إلى خفض التباين في الحدّ الأدنى لأجور الموظفين؛ حيث أخذنَ الانحراف المعياري من ١٠٩ دولارات عند خط الأساس إلى ٩٤ دولاراً بعد ستة أشهر؛ وبعد ١٢ شهراً، كان لديهنّ قيمٌ قصوى أقل للحدّ الأدنى للأجور. كما لوحظَ أنّ رائدات الأعمال يواجهن المزيد من الضغوط لمشاركة مواردهن، من حيث الربح أو المنَح النقدية (Jayachandran ، ٢٠٢١). أما بالنسبة لأصحاب المشاريع من الإناث والذكور، اتّبعت أجور الموظفين توزيعاً ثنائيّ النمط يعكس مستويات المهارات المختلفة. ولم يُظهِر توزيع الأجور أيّ اتجاهات واضحة بالنسبة للمشاريع التي يملكها النازحون أو العائدون. وهذه النتيجة تتناقض مع ما تمّ عرضه في القسم السابق عن خلق فرص العمل؛ حيث تميل المشاريع إلى توظيف المزيد من الموظفين، لكن دون تغيير في الأجور.

الشكل ١٣: نسبة الإناث إلى الذكور من العمال الجدد الذين تمّ توظيفهم حسب جنس صاحبات المشاريع

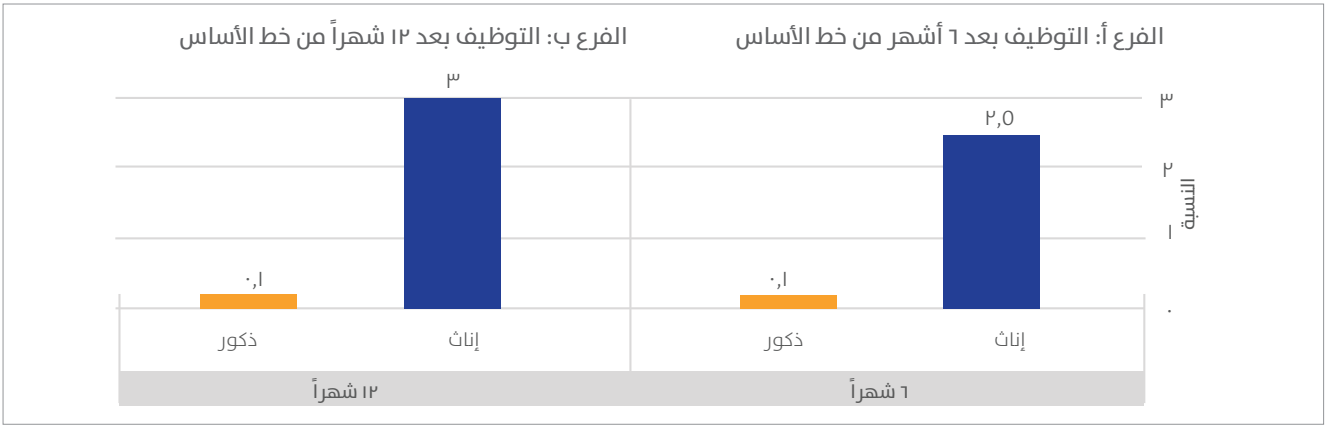

الشكل ١٤: توزيع الأجور الشهرية للعاملين حسب جنس صاحب المشروع

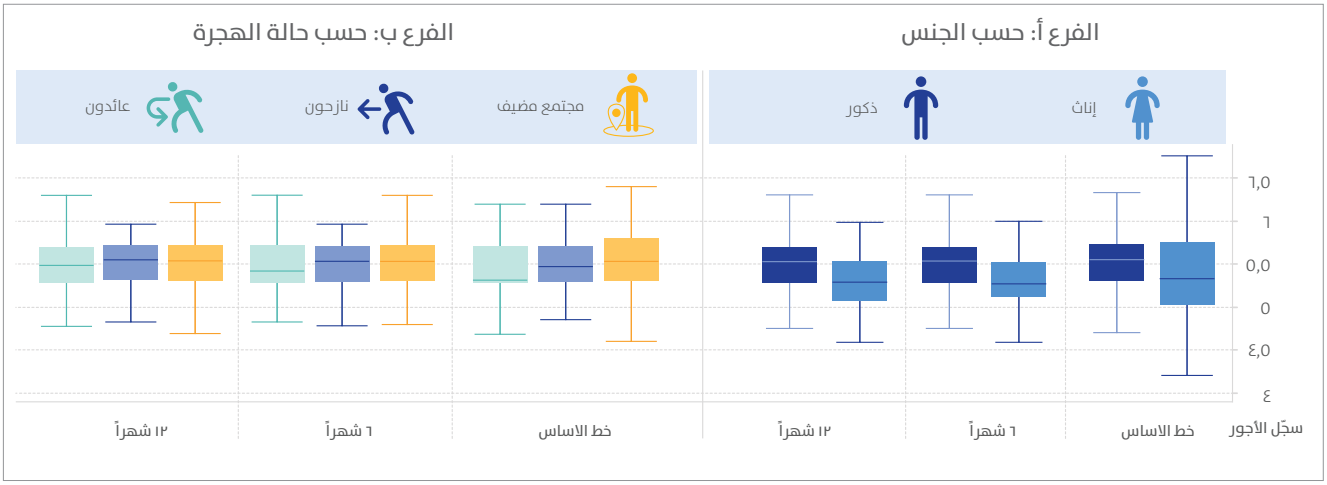

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. وتتكون المجموعة من ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكراً. وتضمّ المجموعة ٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف و٦٥ نازحاً و٦٠٨ عائدين. ويعتبر قيمة شاذة؛ أيّ صاحب مشروع صغير أو متوسط يزيد ربحه عن القيمة التي تبلغ ٧٥٪ من التوزيع، زائداً ١,٥ ضعف النطاق بين النسبة المئوية البالغة ٧٥٪ والنسبة المئوية البالغة ٢٥٪، أو أقل من القيمة التي تقف عندها نسبة ٢٥٪ من التوزيع، مطروحاً منها نفس النطاق.

أجابَ معظم أصحاب المشاريع بالنفي عندما سئلوا عمّا إذا كانوا قد درّبوا المتدرّبين خلال الأشهر الستة الماضية (٨١٪ بشكل عام). وبحلول منتصف الخط، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم" بمقدار ستّ نقاط مئوية، لتصل إلى ٢٤٪. وفي المرحلة نفسها، كان من المرجّح أن يكون لدى رائدات الأعمال من النساء والمجتمعات المضيفة، متدربات (٢٨٪ من الإناث، و٢٧٪ من أفراد المجتمع المضيف).

الملاحظات الرئيسية

- بقيَ توزيع الأجور ثابتاً، مع عدم وجود تحولات كبيرة في القيَم المتوسطة.
- ظهرت بعض الاختلافات حسب نوع الجنس. حيث قامت صاحبات المشاريع بخفَض التباين في الحدّ الأدنى للأجور وتحديد حدود قصوى أقل. ولعلّ هذا النمط يعكس الضغط الإضافي الذي تواجهه المرأة في تقاسم الموارد.
- رغم أنّ المشاريع زادت من معدلات التوظيف، إلاّ أنّ الأجور لم تتّبع اتجاهاً تصاعدياً مقابلاً.

طرائق التوظيف

في العراق، تُعدّ طرائق التوظيف العشوائية هي الأكثر شيوعاً؛ خاصة من خلال الاتصالات الشخصية والكلام الشفهي (IOM Iraq, ٢٠٢١a) بينما تُعدّ شبكات الأعمال الطريقة الأكثر شيوعاً للتوظيف بالنسبة للمستفيدين من صندوق تطوير المشاريع في مرحلتي خطّ الوسط والنهاية (٥٨٪ و٥٤٪ على التوالي) (الشكل ١٤). يلي ذلك، شبكات العلاقات الشخصية، حيث استخدمت ٥٢٪ من المشاريع هذه الطريقة عند خط الأساس، وهي نسبة انخفضت إلى ٤٤٪ بحلول خط النهاية. كما انخفضت نسبة المشاريع التي توظف من خلال الشبكات العائلية في خط الوسط، من ٤٣٪ عند خط الأساس إلى ٣٧٪.

كما ارتفع معدل المشاريع التي يرتبط فيها العمال بصاحب العمل، بشكل كبير بعد ستة أشهر من خط الأساس بمقدار ثمانية نقاط. وكان أصحاب الأعمال الذكور أكثر عرضة لاستخدام شبكات الأعمال (٥٥٪ مقابل ٤٣٪) وأقل احتمالاً لاستخدام الإعلانات من الإناث (١٠٪ مقابل ٢٠٪). ومن شأن تنويع صاحبات المشاريع لطرائق التوظيف أن يحسّن من تخصيص المهارات بين القطاعين الخاص والعام؛ مما يدل على مستويات عالية من عدم المساواة (ILO, ٢٠٢١). من جهة أخرى، لا توجد أنماط مميزة في طرائق التوظيف حسب حالة الهجرة (الشكل ١٤، الفرع ب).

الشكل ١٥: الطرق التي تمّ من خلالها العثور على العمال

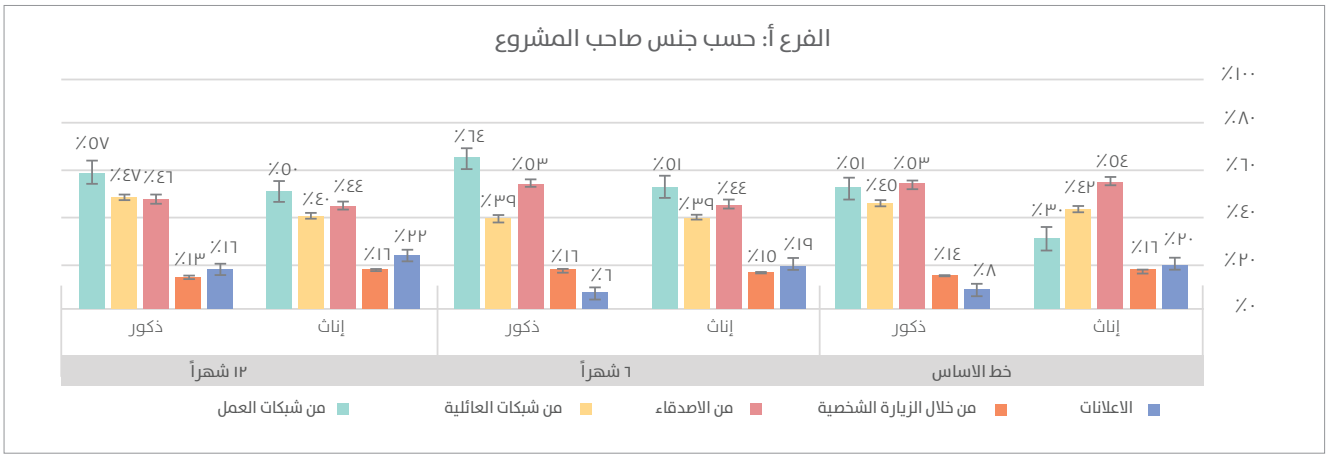

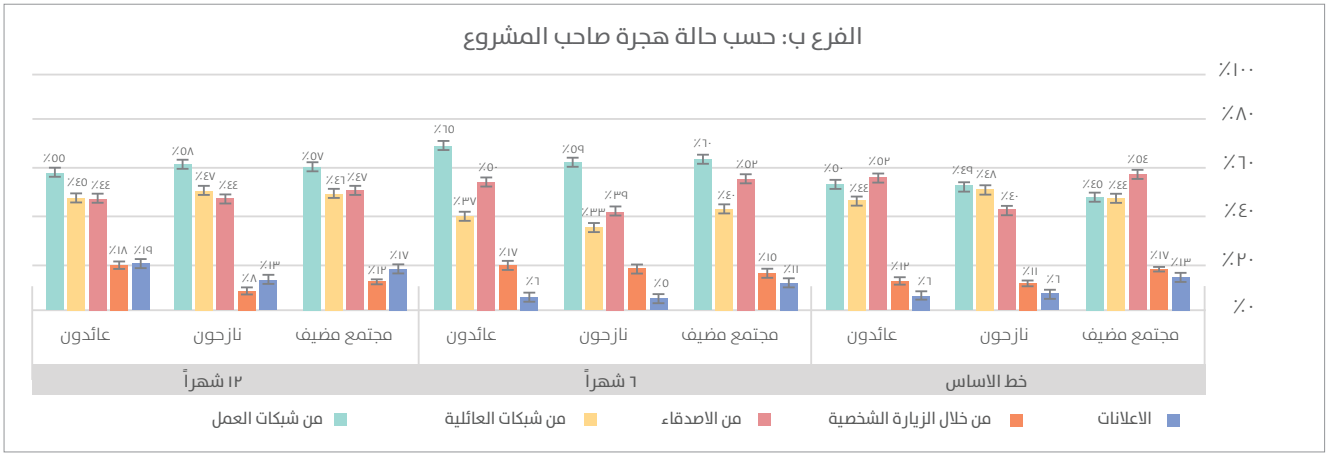

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. وتضمّ المجموعة ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكراً، و٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف، و٦٥ نازحاً، و٦٠٨ عائدين. هذا سؤال متعدّد الإجابات.

الملاحظات الرئيسية

- تُهيمن ممارسات التوظيف العشوائية، حيث تلعب شبكات الأعمال والصداقة دوراً محورياً في توظيف الموظفين المستفيدين من صندوق تطوير المشاريع.
- بحلول خطّي الوسط والنهاية، أصبحت شبكات الأعمال أكثر طرائق التوظيف شيوعاً، بينما انخفض الاعتماد على شبكات الصداقة والأسرة.
- كان أصحاب المشاريع من الذكور أكثر ميلاً لاستخدام شبكات الأعمال التجارية، في حين كانت صاحبات المشاريع أكثر ميلاً نسبياً لاستخدام الإعلانات.

ظروف العمل

تعتبرَ عقود العمل الخطّية، وتسجيل الموظفين لدى الضمان الاجتماعي مؤشرات معروفة للعمل غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي (WIEGO, ٢٠١٢). ويُعدّ ارتفاع معدل الموظفين غير المسجلين لدى الضمان الاجتماعي ظاهرة واسعة الانتشار في العراق؛ حيث يتميز القطاع الخاص بالهشاشة مقارنة بالقطاع العام، ومعظم الأيدي العاملة غير رسمية (IOM Iraq, ٢٠٢١a). ومن جهة أخرى، فإنّ الهياكل المؤسساتية للحماية الاجتماعية مسيّسة ومجزأة إلى حدٍّ كبير (Alzobaidee, ٢٠١٥).

عند خطّ الأساس، لم يكن لدى معظم الموظفين في عيّنة المشاريع عقد عمل خطّي. وبعد ستة أشهر من خط الأساس، ارتفعت نسبة الشركات التي توظف مستخدَميها بعقود أصولية، من ١٤٪ إلى ٨٠٪. وهذه الزيادة في عدد الموظفين المتعاقدين، تعكس اتجاهاً إيجابياً في إضفاء الطابع الرسمي على المستفيدين من صندوق تطوير المشاريع. وكانت صاحبات المشاريع أكثر احتمالاً من المالكين الذكور أن يكون لديهنّ موظفون بعقود مكتوبة بعد ستة أشهر (٧٩٪) و١٢ شهراً (٨٧٪) من خط الأساس (١٩٪) (٦٦٪ بعد ستة أشهر و٧٨٪ بعد ١٢ شهراً) (الشكل ١٥،

الفرع أ). وبالمقارنة مع أفراد المجتمع المضيف، لم يبرم النازحون والعائدون عقوداً مع موظفيهم في الجولتين الأخيرتين (الشكل ١٥، الفرع ب). وتتوافق هذه النتائج مع البحوث السابقة التي وجدت أنّ أصحاب المشاريع الذين حصلوا على منَح نقدية يميلون إلى توظيف عدد أقل من العمال المؤقتين (Grimm et al., ٢٠٢١; Jayachandran, ٢٠٢١).

الشكل ١٦: المشاريع التي تستخدم العقود مع الموظفين

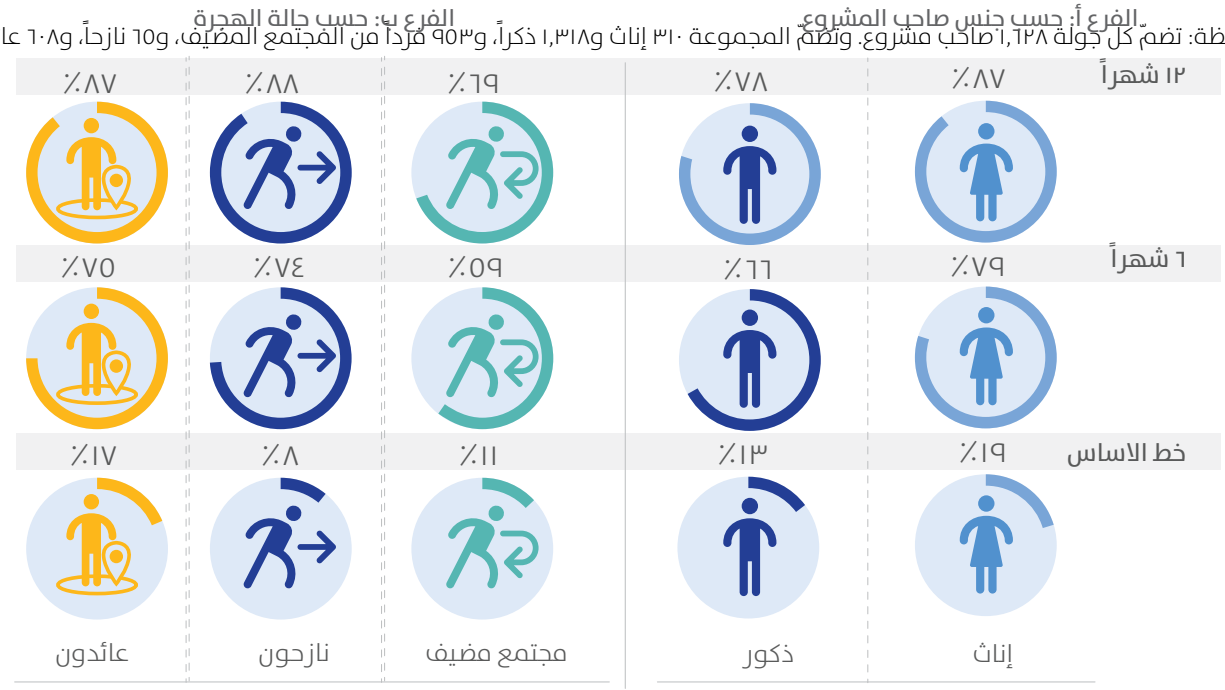

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. وتضمّ المجموعة ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكراً، و٩٥٣ فرداً من المجتمع المضيف، و٦٥ نازحاً، و٦٠٨ عائدين.

من جهة أخرى؛ استجابت معظم المشاريع إيجابياً للتدابير الصحية والأمنيّة في أنشطتها (توفير مطافيء الحريق، وعدّة الإسعافات الأولية، ومستلزمات الوقاية كالقفازات والخوذات والنظارات والسترات) (الشكل ١٦). وزادت النسبة المئوية من ٦٥٪ إلى ٩٦٪ بعد سنة من خط الأساس. وتُعدّ هذه النتيجة إيجابية عند وضعها في سياق ظروف العمل في العراق، حيث أشارت منظمة العمل الدولية إلى عدم وجود بروتوكولات خاصة بالسلامة والصحّة المهنية في البلاد، وارتفاع نسبة الوفيات بسبب العمل والحوادث المميتة (ILO, ٢٠٢٣).

الشكل ١٧: المشاريع التي تنفّذ تدابير الصحّة والأمن

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. تتكون المجموعة من ٣١٠ إناث و١,٣١٨ ذكراً.

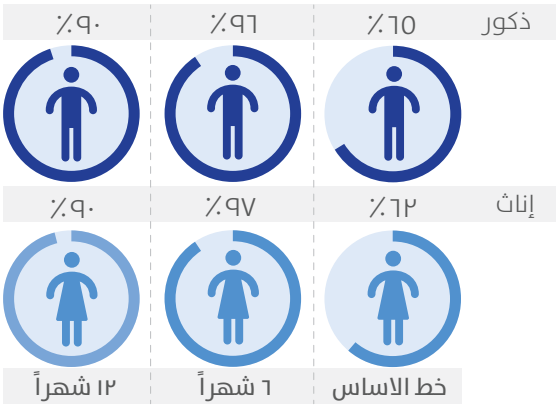

الملاحظات الرئيسية

- كان هناك تحوّل كبير باتجاه إضفاء الطابع الرسمي على العمل، بين المستفيدين من صندوق تطوير المشاريع، ويتضح ذلك من الزيادة الحادة في استخدام العقود الخطّية بعد ستة أشهر من خط الأساس.
- رغم أنّ صاحبات المشاريع كنّ أقل احتمالاً لتوظيف المزيد من المستخدَمين، إلاّ أنهنّ كنّ أكثر احتمالاً بقليل من نظرائهن من الذكور، لإضفاء الطابع الرسمي على العمل من خلال العقود. وامتد هذا الاتجاه أيضاً إلى تنفيذ تدابير الصحة والسلامة في عملياتها.
- رغم التقدّم المحرَز، أظهرَ النازحون والعائدون معدلات أقل من حيث استخدام العقود.

مشاريع صندوق تطوير المشاريع خلال جائحة كورونا

خلال جائحة كورونا، واجه الاقتصاد العراقي صدمتين كبيرتَين، هما: القيود المفروضة على الحركة، التي تسببت بانخفاض النشاط الاقتصادي؛ والانخفاض الحادّ في أسعار النفط الذي يعتبر الصناعة الرئيسية في البلاد. وأدى ذلك إلى تفاقم التوقعات المعقدة بالفعل بشأن العمل. حيث تجاوزت البطالة مستويات عام ٢٠١٨ وأثّرت بشكل غير متناسب على الفئات الهشّة، مثل النازحين والنساء والشباب (IOM, ٢٠٢١). كذلك، أثّرت الأزمة بشدّة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق؛ مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج والمبيعات والتوظيف. حيث أفادت العديد من الشركات أنّها معرّضة لخطر الإغلاق الدائم. وعلى الرغم من تقلّص هذا الخطر بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، إلاّ أنّ الإيرادات لم تصل إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما أنّ استراتيجيات التكيّف تغيرت بمرور الوقت؛ ففي البداية خفّضت المشاريع من معدّلات التوظيف، وركزت لاحقاً على المفاوضات المالية وزيادة جهود التسويق. كما أدت الجائحة إلى توسيع الفجوة مؤقتاً بين الجنسين في سوق العمل (IOM, ٢٠٢١).

وعندما سألنا أصحاب المشاريع المدعومة من صندوق تطوير المشاريع عن تأثير جائحة كورونا على أعمالهم؛ قالوا أنّ جائحة كورونا لم تؤثر على أعمالهم، بالنسبة لمرحلتي خطّ الوسط والنهاية من المقابلات، (٢٥٪ لكل منهما) (الشكل ١٧). وهذا الاتجاه لا يُظهر أيّ أنماط مميزة لأصحاب المشاريع من الإناث أو الذكور. كما أجابَ نصف أصحاب المشاريع الذين تمّت مقابلتهم أنّهم تأثروا سلباً بجائحة كورونا (بمعدل ٧٥٪) لكنّ دعم صندوق تطوير المشاريع لم يساعدهم على التغلب على تلك الصعوبات. وذكرَ معظم المشاركين، خاصة صاحبات المشاريع، أنه كان بإمكانهم عند خط الأساس، توظيف المزيد من الموظفين لولا القيود التي فرضتها جائحة كورونا (٦٣٪).

الشكل ١٨: المشاريع التي تأثرت بجائحة كورونا

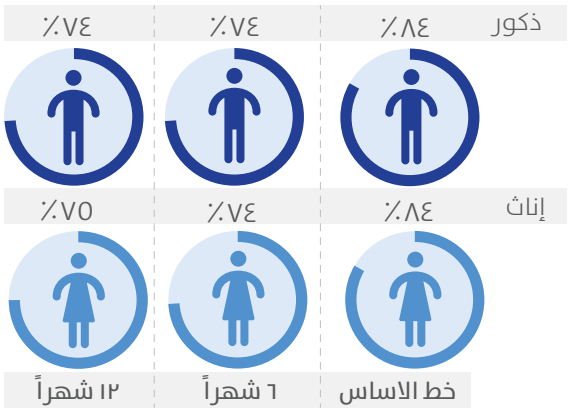

ملاحظة: أجابَ ٥٢٣ مشاركاً على هذا السؤال عند خط الأساس (٤٥٤ في خط الوسط و٣٠٩ في خط النهاية). وعند خط الأساس، قال ٤٪ ممّن أجريت معهم المقابلات أنهم تأثروا بشكل إيجابي. وكانت هذه النسبة ٢٪ لخط الوسط و٣٪ لخط النهاية. وتألفت المجموعة الأولية من ٩٧ أنثى و٤٢٦ ذكراً.

وكانت دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد خلُصَت (٢٠٢١) إلى أنّ هذه المشاريع تأثرت بشدّة من الإغلاق والقيود المفروضة على الإنتاج والمبيعات والتوظيف، بسبب جائحة كورونا. وأفادَ أكثر من نصف أصحاب المشاريع أنّ مشاريعهم معرّضة لخطر الإغلاق الدائم. وبقيَت مستويات التوظيف والإيرادات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة أقلّ من مستويات ما قبل الجائحة حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وأبلغت المشاريع عن تكرار خفض التوظيف مؤقتاً وتخطي دفع الأجور لغرض التعامل مع الأزمة (IOM, ٢٠٢١). وأظهرت المشاريع المدعومة من صندوق تطوير المشاريع مرونة أكبر خلال جائحة كورونا؛ وكانت أقل عرضة لتسريح العمال، مقارنة بالمشاريع المماثلة التي لم تحصل على المنحة (IOM Iraq, ٢٠٢١c).

الملاحظات الرئيسية

- ألحقت جائحة كورونا أضراراً جسيمة بالاقتصاد العراقي؛ لا سيّما المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكانت النساء والشباب والنازحون هم الأكثر تضرراً. وساعدت منَح صندوق تطوير المشاريع على تخفيف هذه الصدمة السلبية.

- على الرغم من بعض القدرة على الصمود إلاّ أنّ الفجوة بين الجنسين اتسعت، وكافحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة.

التصورات بشأن المستقبل

في كلتا جولتَي المقابلات، أفادَ معظم أصحاب المشاريع أنّ مشاريعهم يمكن أن تستمر لمدة ١-١٠ سنوات إضافية (٤٢٪ بشكل عام) (الشكل ١٨). وأفادت نسَب مماثلة أنّ شركاتهم يمكن أن تبقى لمدة ١١-٢٠ سنة و٢١-٣٠ سنة (٢٥٪ و٢١٪ على التوالي). وتحوّل هذا التصوّر لدى أصحاب المشاريع الإناث والذكور، مع توقعات تتراوح بين ٢٠ و٣٠ سنة في السوق، خاصة بالنسبة للذكور عند خط النهاية. وبالنسبة للإناث، ظلّت القيمة المتوسطة عند ١٥ سنة، لكنّ نسبة ١٠٪ العليا زادت تطلعاتهن من ٢٥-٥٠ سنة إلى ٣٥-٥٠ سنة.

أمّا من حيث حالة الهجرة، فلوحظَ أنّ أفراد المجتمع المضيف أكثر تفاؤلاً بشأن مشاريعهم؛ حيث ذكرَ ٥٠٪ من هذه المجموعة أنّهم يمكنهم البقاء في السوق لمدة ١٥-٣٠ سنة إضافية. وكان لدى العائدين تصورات أدنى في هذا الصدد، حيث يعتقد ٥٠٪ منهم أنّ بإمكانهم الاستمرار لمدة أربع أو خمس سنوات إضافية. ورغم أنّ مجموعة صغيرة من النازحين أجابوا على هذا السؤال (٩ في خط الوسط و١٨ في خط النهاية) إلاّ أنّ تطلعاتهم زادت بشكل كبير (أجاب أعلى ٢٥٪ في ٢٠-٢٢ سنة في خط الوسط و٢٥-٥٠ سنة في خط النهاية). من جهة أخرى، وعلى الرغم من عدم وجود تغيير في النسبة المئوية للمشاريع التي تدرّ دخلاً كافياً لتغطية نفقات الأسرة، بقيَ المعدل مرتفعاً بمعدل ٨٥٪ في جميع أنحاء خطّي الوسط والنهاية. وتُعدّ تطلعات أصحاب المشاريع مؤشراً مهماً على مستويات معيشتهم ورفاهيتهم. ويمكن لدعم تلك المشاريع أن يحسّن هذه التوقعات بشكل كبير، وزيادة مستويات الاستثمار في نهاية المطاف (Orkin et al., ٢٠٢٣).

الشكل ١٩: المدّة المتوقعة للبقاء في السوق

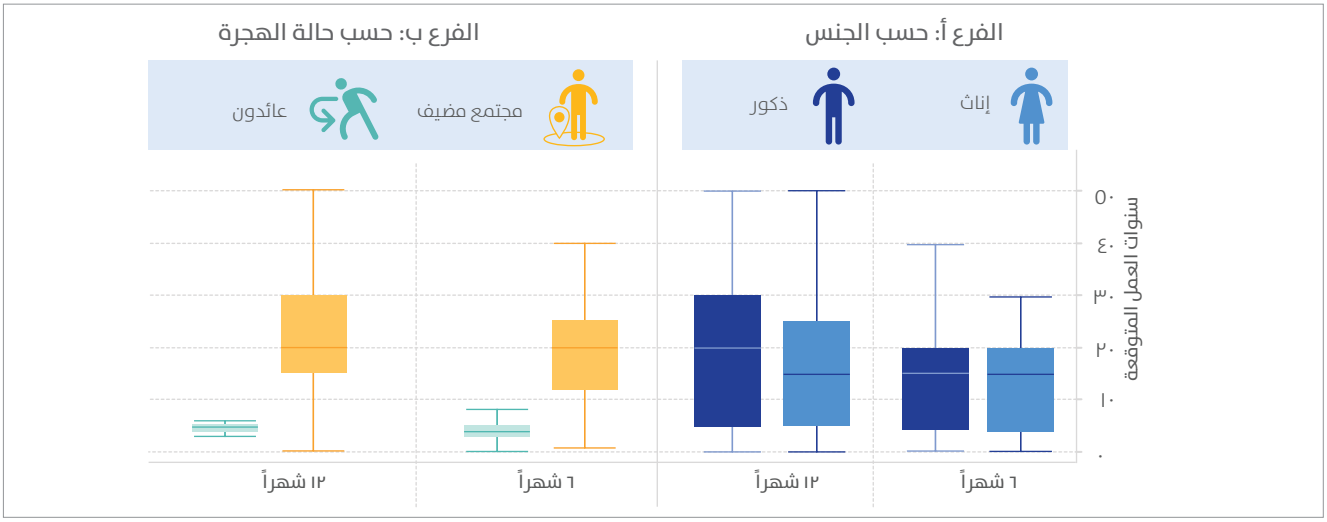

ملاحظة: أجابَ ٢٢١ من أصحاب المشاريع على هذا السؤال في خط الوسط، و٤٨٧ في خط النهاية. ولم تتضمن هذه المجموعة إجابات كافية من النازحين لإجراء تحليل لهذه المجموعة. ويبيّن المربع القيَم التي تتراكم فيها ٥٠٪ من البيانات، ويبيّن الخط الموجود داخل الصندوق القيمة المتوسطة للتوزيع. أما الخط الموجود أسفل الصندوق فيمثل نسبة ٢٥٪ الأدنى من التوزيع؛ والخط الموجود فوقه يمثل نسبة ٢٥٪ العليا. أما النقاط التي تتجاوز الشعيرات فتمثل القيَم المتطرفة. ويعتبر قيمة شاذة؛ أيّ صاحب مشروع صغير أو متوسط تزيد إجابته على القيمة التي تبلغ ٧٥٪ من التوزيع، زائداً ١,٥ ضعف النطاق بين النسبة المئوية البالغة ٧٥٪ والنسبة المئوية البالغة ٢٥٪، أو أقل من القيمة التي تقف عندها نسبة ٢٥٪ من التوزيع، مطروحاً منها نفس النطاق.

سُئلَ أصحاب المشاريع أيضاً عن العقبات التي تعترض نموّ مشاريعهم. وأشارَ معظمهم إلى عدم مواجهتهم أيّ عقبات (٧٨٪ في المتوسط) (الشكل ١٩). ومن الجدير بالذكر أنّ العديد من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة أبلغنَ عن عقبات أمام نموّ مشاريعهم بعد ١٢ شهراً من خط الأساس، وهي نسبة انخفضت بالنسبة للذين تمّت مقابلتهم من الذكور. وتشير هذه النتيجة إلى أنّ المشاريع التي تديرها النساء تواجه عقبات متزايدة أمام نموّ وتوسيع مشاريعهنّ. وزادت هذه النسبة فقط بالنسبة لأفراد المجتمع المضيف، عند النظر في مجموعات النزوح (من ٢٣٪ عند خط الأساس إلى ٢٧٪ عند خط النهاية) (الشكل ١٩، الفرع ب).

الشكل ٢٠: أصحاب المشاريع الذين يواجهون عقبات كبيرة أمام النموّ

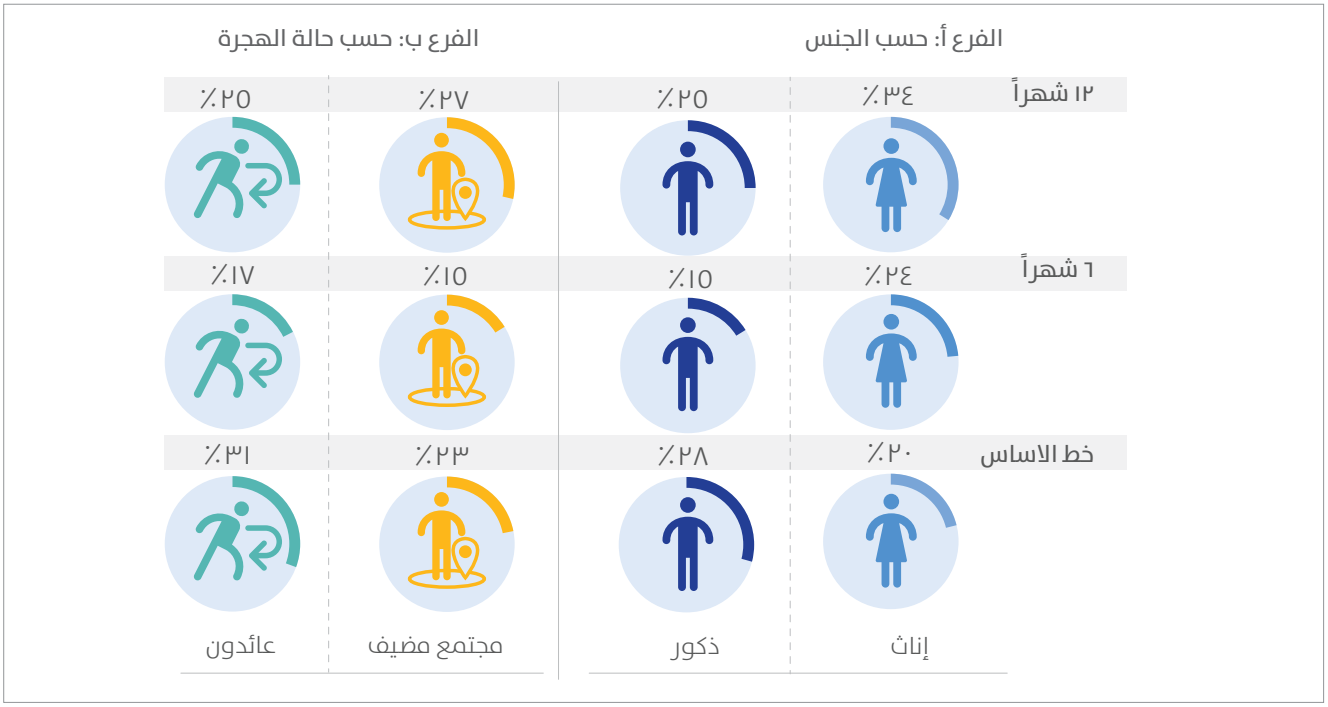

ملاحظة: كانت هناك ٨٤٩ إجابة على هذا السؤال عند خط الأساس، و٦٧٠ إجابة عند خط الوسط، و٣٥٥ إجابة عند خط النهاية. ولم تتضمن المجموعة إجابات كافية من أصحاب المشاريع النازحين، لتحليل مجموعة النزوح.

الملاحظات الرئيسية

- في جميع مقابلات خطّي الوسط والنهاية، اعتقد أكثر من ٦٠٪ من أصحاب المشاريع أنّ أعمالهم يمكن أن تستمر لمدة عشر سنوات على الأقل.
- أظهرَ أصحاب المشاريع الذكور تطلعات متزايدة على المدى الطويل؛ في حين أظهرَ أفراد المجتمع المضيف عموماً تفاؤلاً أكبر من العائدين والنازحين.

تحسّن المشروع

يُعتبرَ الاستثمار في الموجودات غير المادية جزءاً لا يتجزأ من نموّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث أظهرت البحوث أنّ أداء المشاريع التي تستثمر في الإعلانات أو البحوث والتطوير يتطوّر ويصبح أفضل (Chiao et al., ٢٠٠٦; Esteve-Pérez and Rodríguez, ٢٠١٣). ويمكن لهذه التحسينات أن تمهّد الطريق لنموّ المبيعات والحصول على التمويل (Kumar, ٢٠١٧). لذلك، فإنّ عملية رَصد صندوق تطوير المشاريع تتضمن متابعة دقيقة للاستثمار في الموجودات غير المادية، مثل الإعلانات وتطوير المنتجات والخدمات الاستشارية.

وبالنظر إلى المشاريع ضمن العيّنة، لوحظَ أنّ أكثر من نصفها لا يستخدم الإعلانات (٥٧٪)، وهي نسبة بقيت ثابتة تقريباً طوال الجولات الثلاث من المقابلات. وبالنسبة لأصحاب المشاريع، كانت وسائل التواصل الاجتماعي، هي الوسيلة الأكثر شيوعاً للإعلان، من خلال ملاحظة ٩٥٪ في جميع جولات المقابلات الثلاث.

ولم تقم معظم المشاريع بتطوير أو تحسين منتج في خط الأساس. وأفادَ أصحاب المشاريع عند خطّي الوسط والنهاية، أنّ شركاتهم طوّرت منتجاتها بمعدلات أعلى بكثير (٨٥٪ في خط الوسط و٦٧٪ في خط النهاية) (الشكل ٢٠). من جهة أخرى، فإنّ عدداً كبيراً من صاحبات المشاريع لم يطوّرن منتجاتهنّ عند خط الأساس (٦٦٪) مقارنة بأصحاب المشاريع الذكور (٥٢٪). مع ذلك، وبعد ٦ أشهر و١٢ شهراً من هذه الجولة، تلاقى كلا الجنسين عند مستوى مماثل. وهذا يدل مرّة أخرى على أنّ المشاريع المملوكة للنساء عادة ما تكون في ظروف أسوأ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للرجال، في حال حصولها على دعم صندوق تطوير المشاريع، وأنّ صندوق تطوير المشاريع يمكن أن يساعد في تقليل بعض هذه الفجوات. وبالمثل، عند تصنيف النتائج حسب تاريخ النزوح، شهدَ النازحون أكبر زيادة في النسبة المئوية لتطوير منتَج أو خدمة جديدة، حيث ارتفعت النسبة من ١٩٪ عند خط الأساس إلى ٨٤٪ بعد ستة أشهر، وحافظت على أعلى قيمة بين مجموعات الهجرة بعد ١٢ شهراً (٧٥٪).

مع ذلك، لم تُجِب العيّنة الكاملة من أصحاب المشاريع على هذا السؤال، ولم يتبق سوى عدد ضئيل من إجابات النازحين (٣١ في خط الأساس، و١٩ في خط الوسط، و٤عند خط النهاية).

الشكل ٢١: الأنشطة التجارية التي حسّنت أو طوّرت منتجاً أو خدمة جديدة خلال الأشهر الستة السابقة

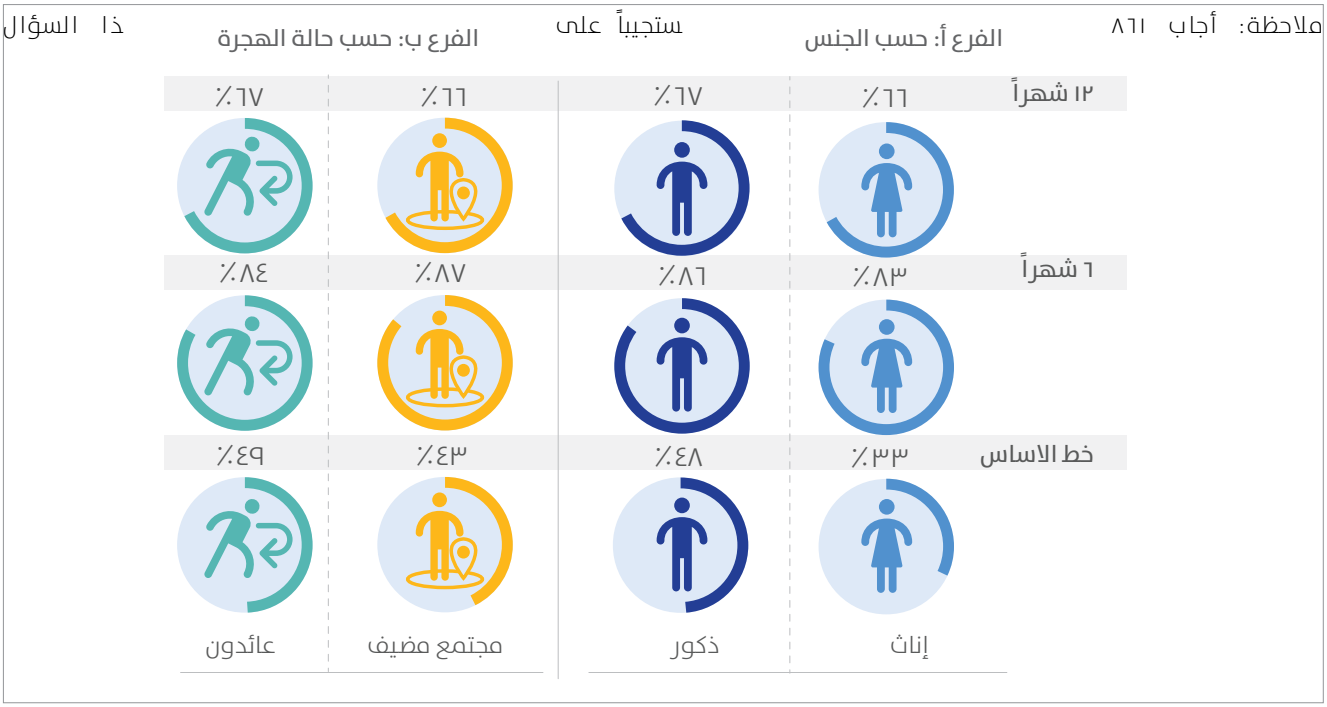

عند خط الأساس، و٨٩٦ في خط الوسط، و٨٦٠ في خط النهاية. ولم تتضمن المجموعة إجابات كافية من النازحين، لإجراء تحليل لهذه المجموعة من النزوح.

أفادَ أصحاب المشاريع بشكل أساسي في جميع جولات المقابلات، بعدم وجود مُرشد أعمال (متوسط ٩٠٪). وفضلاً عن ذلك، أفادَ معظم الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم أنّهم لم يلجؤوا إلى خدمات استشارية لأنشطتهم التجارية في العام السابق (بمعدل ٩٧٪).

الملاحظات الرئيسية

- لم يستخدم جزء كبير من مشاريع العيّنة الإعلانات؛ حيث كانت وسائل التواصل الاجتماعي هي القناة الأساسية المستخدمة.
- كان هناك تقدّم ملحوظ في تطوير المنتجات، مع زيادة ملحوظة في المشاريع التي تطوّر أو تحسّن منتجاتها.
- أظهرَ النازحون مكاسب أهمّ في ابتكار المنتجات. كما لوحظَ تقدّم من جانب صاحبات المشاريع، اللواتي تخلّفن في البداية عن نظرائهن من الرجال في تطوير المنتجات.

الخلاصة

تقدّم النتائج الواردة في هذا التقرير دليلاً على الدور الجوهري الذي يلعبه صندوق تطوير المشاريع في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والقدرة على الصمود في المناطق المتأثرة بالنزاع في العراق؛ من خلال دعم تعافي المشاريع، وخلق فرص العمل. وقد دعمَ هذا الصندوق؛ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التغلب على عقبات كبيرة من خلال المساعدات المالية المستهدفة وآليات الدعم الشاملة؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع، وتحسين الممارسات التجارية وخلق فرص عمل كبيرة. وتتماشى هذه الجهود مع أهداف السياسة الرئيسية لصندوق تطوير المشاريع، التي تركّز على تعزيز الانتعاش الاقتصادي المحلي، والقدرة على الصمود، من خلال تعزيز سبل عيش المواطنين العراقيين. ومن خلال خلق فرص العمل، تساهم المشاريع التي يدعمها صندوق تطوير المشاريع في إعادة الإدماج الاقتصادي للنازحين والعائدين، وبذل جهود أوسع نطاقاً لتحقيق الاستقرار المجتمعي وبناء السلام. وإنّ استمرار الدعم الذي يوفّره هذا الصندوق، أمرٌ ضروريٌ للحفاظ على هذه الإنجازات وتعزيزها، وضمان الانتعاش المستدام وردم الفجوة بين المساعدة الإنسانية وبين المساعدة الإنمائية في عراق ما بعد الصراع.

ثالثاً - موجز النتائج

	مقارنه خط الوسط مع خط الأساس	مقارنه خط النهاية مع خط الأساس	الفجوة بين الجنسين	فجوة النزوح القسري
الإجراءات الشكلية			ضاقت	ضاقت
الأرباح			مستقر	
القروض والوصول إلى التمويل	تحسّن كبير	تحسّن كبير	ضاقت	مستقر
خلق فرص العمل			اتسعّت ضدّ النساء	ضاقت
الأجور	مستقر	مستقر	ضاقت	مستقر
التوظيف من خلال شبكات الأعمال		تحسّن طفيف		ضاقت
عقود العمل الخطّية	تحسّن كبير	تحسّن كبير	اتسعّت لصالح المرأة	مستقر
التصورات بشأن المستقبل		مستقر	ضاقت	ضاقت
تحسين المشروع		تحسّن كبير		

ملاحظة: تمّ استخدام النسبة المئوية للتغيّر في كل مؤشّر خلال جولات الاستبيان، من أجل تحديد النتائج الإجمالية. وتمّ تفسير من ٠ إلى ١ نقطة مئوية في المؤشرات الثنائية على أنّه استقرار؛ ومن ١ إلى ١٠ نقاط مئوية على أنّه زيادة طفيفة، وتمّ تفسير ما بعد ١٠ نقاط مئوية على أنّه زيادة كبيرة. وتمّ تفسير معامِلات الانحدار من خلال أهميتها؛ حيث تمّ تفسير معامِل غير مهم مرتبط بأي جولة استبيان على أنّه استقرار. وتمّ تقييم المتغيرات الرقمية التي لم يتم تحليلها من خلال الانحدار؛ من خلال التغيّر المئوي في نطاق توزيعاتها. وكانت الفجوة بين الجنسين من أصحاب المشاريع الإناث والذكور في المؤشرات المستخدمة. وإذا تمّ تقليل الفرق بين جولات الاستبيان، فإنّ الفجوة تضيق. في حين تمّ حساب الفجوة بين المهاجرين على أنّها الفرق في المؤشرات المستخدمة بين أفراد المجتمع المضيف، والمتوسط بين النازحين والعائدين.

التوصيات

١. **مواصلة دعم خلق فرص العمل في المناطق التي تتعافى من الصراع أو المتضررة من الصدمات المناخية:** يمكن للدعم المستمر أن يساعد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منَح تطوير المشاريع المشروطة، في معالجة ارتفاع معدل البطالة في العراق، ودعم التعافي المستدام للمناطق المتأثرة بالنزاع، والتخفيف من تأثير تغيّر المناخ على سبل العيش الريفية. ولا تزال المنَح التجارية تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على تعافي العراق، نظراً للعقبات الكبيرة التي تحول دون الحصول على القروض التي تواجهها معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يتمّم جهود التنمية طويلة الأجل لتحسين فرص الحصول على التمويل الخاص.

٢. **تحسين فرص الحصول على التمويل الخاص لتطوير المشاريع طويل الأمد:** رغم التحسّن الملحوظ في الطلب على خدمات تمويل المشاريع الصغرى عند خط الوسط، إلاّ أنّ الزيادة لم تستمر عند خط النهاية؛ ولا يزال الحصول على القروض المصرفية منخفضاً للغاية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتُعدّ محدودية فرص الحصول على التمويل الخاص قيداً جوهرياً يحول دون التوسّع والنموّ المستدامَين للمشاريع. وللحفاظ على تطوير المشروع وتعزيزه على المدى الطويل، من المهم معالجة العقبات التي تحول دون حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل الخاص. وبالنسبة لجانب الطلب، يمكن لهذه الجهود أن تعالج جاهزية المشاريع للاستثمار؛ من خلال دعم اعتماد ممارسات محاسبية محسّنة، وإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع، ومحو الأمّية المالية. أما بالنسبة لجانب العرض، فينبغي بذل الجهود لمعالجة متطلبات الضمانات الإضافية المرهِقة، وعمليات تقديم الطلبات، وارتفاع أسعار الفائدة التي تحدّ من قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحصول على القروض.

٣. **معالجة جودة التوظيف والشمولية:** شهدَ التوظيف تحسينات كبيرة، لكنّ صاحبات المشاريع حقّقنَ أهداف التوظيف بدرجة أقلّ من الذكور. ولهذا التناقض آثار هامة على شمولية سوق العمل، نظراً لكَون رائدات الأعمال أكثر عرضة لتوظيف النساء. كما يواصل العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على شبكات الأصدقاء والعائلة، لتوظيف مستخدَمين جدد، مما قد يحدّ من إدماج الفئات المهمّشة. وتبيّن النتائج المتعلقة بظروف العمل أنّ ثلث أصحاب المشاريع الذكور مستمرون في عدم إبرام عقود عمل أصولية مع موظفيهم عند خط النهاية. ورغم أنّ هذه المؤشّرات تُظهر تحسّناً ملحوظاً بعد تلقي منحة صندوق تطوير المشاريع، فإنّ التحليل يشير إلى أنّ جودة وشمولية هذه الوظائف ليست موزّعة بالتساوي. لذلك، ينبغي زيادة تعزيز إدماج المرأة في شبكات الأعمال، كما ينبغي تشجيع روّاد الأعمال الذكور على التوظيف. ويمكن أيضاً إجراء مزيد من البحوث من أجل إلقاء الضوء على الفوارق في أنماط التوظيف بين الرجال والنساء.

٤. **تعزيز تطوير المشاريع والقدرة على التكيّف:** أظهرت جهود تطوير المشاريع تحسّناً كبيراً خلال الأشهر الستة الأولى لكنها تباطأت عند خط النهاية. ويدلّ ذلك إلى التحديات المحتملة في الحفاظ على الابتكار والنموّ على المدى الطويل. ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي للجهات الفاعلة في مجال التعافي والتنمية أن توفّر دعماً مستمراً لتطوير المشاريع، بما في ذلك الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، واستراتيجيات توسيع الأسواق، وحوافز الابتكار المستمرة. إذ من شأن توفير المعلومات عن اتجاهات السوق والخدمات الاستشارية التي تعالج العقبات المعرفية وتعزيز قدرة المشاريع على التكيّف أن يزوّد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمهارات اللازمة للازدهار في بيئة اقتصادية ديناميكية.

٥. **تعزيز الوصول إلى إجراءات إضفاء الطابع الرسمي، وتبسيطها:** تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية ذات الصلة وبين منظمات قطاع الأعمال، من أجل تبسيط إجراءات تسجيل المشاريع، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. إذ من شأن ذلك أن يشجّع المزيد من المشاريع على التسجيل واكتساب الطابع الرسمي، والاستفادة من المتطلبات كنقطة انطلاق. ويمكن أن يشمل ذلك؛ الحدّ من العقبات البيروقراطية، وتوفير حلول رقمية للتسجيل، ومبادئ توجيهية واضحة، ودعم متواصل طوال العملية. وعلى أصحاب المصلحة، ضمان أن تكون إجراءات إضفاء الطابع الرسمي متاحة لجميع روّاد الأعمال، بما في ذلك النساء والنازحين والعائدين والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي التعليم المحدود أو الوصول الرقمي.

٦. **الدعم المستهدَف لصاحبات المشاريع:** طرح مبادرات محددة ضمن برنامج صندوق تطوير المشاريع، تعالج التحديات التي تواجه صاحبات المشاريع، بناءً على إنجازات صندوق تطوير المشاريع-النساء. ويمكن أن يشمل ذلك؛ توفير برامج إرشادية ومنتجات مالية مخصصة، وفرصاً للتواصل مصمّمة للتغلب على العقبات الاجتماعية والاقتصادية. كذلك، ينبغي بذل الجهود لتثقيف أفراد الأسرة وإشراكهم، وزيادة الدعم المقدّم إلى منظمات المشاريع، على مستوى المجتمع المحلي والأسرة. وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تركز جهود السياسات والمناصرة على تعزيز بيئة داعمة وشاملة للنساء في مجال الأعمال.

٧. **الدعم المستهدف لأصحاب المشاريع المتضررين من النزوح القسري:** رغم التقدّم الذي حققته العديد من المشاريع، فإنّ روّاد الأعمال النازحين أو العائدين من النزوح، أبلغوا عن آفاق إيجابية لمستقبل مشاريعهم، بنسبة أقل من روّاد الأعمال غير النازحين. وينبغي وضع مبادرات هادفة لتلبية احتياجاتهم الخاصة، بناءً على صندوق تطوير المشاريع-تعمير. وتشمل المبادرات الواعدة فرص التواصل لروّاد الأعمال النازحين، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وشروط أقل صرامة للحصول على المنحة، بالشكل الذي يقرّ بالتكاليف الإضافية التي تنطوي عليها إعادة بناء المشاريع التي أصابها الدمار نتيجة للصراع. وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تضمن جهود السياسات والمناصرة؛ شمولية جهود التنمية وأن تعالج الفجوات الاقتصادية المستمرة المرتبطة بتاريخ من النزوح.

٨. **تحفيز القطاع الخاص على المشاركة:** مع تقدّم تعافي العراق، يُعدّ إيجاد مصادر مستدامة للتمويل أمراً ضرورياً لتوفير رأس المال اللازم لتطوير المشاريع. وإنّ تشجيع كيانات القطاع الخاص على التعاون مع الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيّما في المناطق المتأثرة بالنزاعات، أمرٌ حيويٌ لتحقيق انتعاش مستدام وقادر على الصمود. ويمكن أن تشمل المبادرات؛ المنَح المطابقة، أو الاستثمارات المشتركة، أو إنشاء حاضنات أعمال مموّلة من القطاع الخاص، تركز على القطاعات ذات الإمكانات العالية لنموّ العمالة. ويمكن لمثل هذه الشراكات أن توفر الدعم المالي والخبرة، مما يعزز التعافي والتنمية المستدامة.

٩. **فهم دوافع خلق فرص العمل بين المدعومين من صندوق تطوير المشاريع:** هناك حاجة إلى مزيدٍ من البحث لفهم العوامل التي تشكّل أداء المدعومين من صندوق تطوير المشاريع، نحو أهداف خلق فرص العمل الخاصة بهم. ورغم أنّ معظم المشاريع تلتزم بخطّة العمل المتفق عليها، فإنّ نسبة كبيرة لا تبلغ الهدف من حيث القيمة الصافية. ولعلّ العدد الأقل من المتوقع للوظائف التي توفرها هذه المشاريع، يمثّل استجابة مثالية لظروف العمل المتطورة أو المتقلبة. لكنه يشير أيضاً إلى وجود عقبات غير مالية تحول دون نجاح توسع المشاريع. وينبغي إجراء مزيد من البحوث لدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتنبأ بأداء المشاريع بالنسبة للأهداف المتفق عليها، من أجل الاسترشاد بها في معايير استهداف الصندوق وبرامجه التكميلية.

١٠. **تقييم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتأثير:** حيث أنّ النتائج المستعرضة في هذا التقرير تتفق مع التأثير الإيجابي لصندوق تطوير المشاريع عبر أبعاد متعددة، فإنّ تركيز الدراسة على المشاريع الممنوحة يعني أنّ من غير الممكن عزل تأثير البرنامج عن التحيّز في عملية الاختيار، أو احتمال أن تكون الاتجاهات الإيجابية الموضحة أعلاه نتيجة لاستهداف مشاريع أكثر نجاحاً. ويجب إجراء تقييمات صارمة للأثر، من أجل تقييم تأثير صندوق تطوير المشاريع على نتائج المشاريع، وتأثيره الاقتصادي والاجتماعي الأوسع على الموظفين وسلاسل التوريد والمجتمعات المستهدفة. وللأخذ بهذه التوصية، تجري المنظمة الدولية للهجرة تجربتين عشوائيتين بالتعاون مع جامعتَي إيموري وكاليفورنيا - سانتا باربرا، مع التركيز على الآثار المجتمعية لصندوق تطوير المشاريع وغيره من برامج دعم سبل العيش؛ وكذلك مع جامعتَي أكسفورد وإمبريال لدراسة تأثير صندوق تطوير المشاريع والخدمات الاستشارية على جاهزية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستثمار.

الملاحق

الشكل أ: أصحاب المشاريع الذين يعتقدون أنّ صندوق تطوير المشاريع مفيد، حسب نوع الجنس

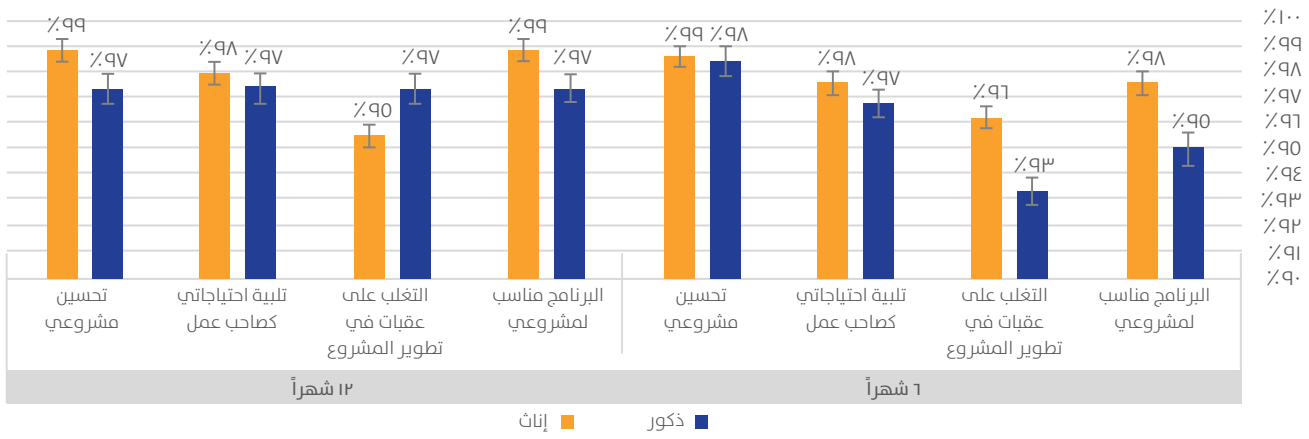

ملاحظة: تتكون كل جولة من ١,٦٢٨ مشروعاً. ونظراً لأنّ هذا السؤال يتناول تأثير صندوق تطوير المشاريع، لم يتمّ تضمينه في المقابلة الأساسية. وأضيف الخياران "أوافق بشدة" و "لا أوافق بشدة" إلى "أوافق" و "لا أوافق" على التوالي.

الشكل ب: استخدام نظام حفظ السجلات للمخزون

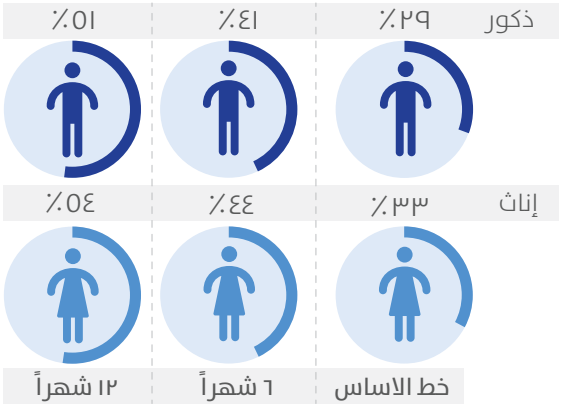

ملاحظة: تضمّ كل جولة ١,٦٢٨ صاحب مشروع. وتتكون المجموعة من ٣١٠ إناث و١٣١٨ ذكراً.

الجدول ج: الالتزام بخلق فرص العمل

الفرع أ: الموظفون الجدد في خطّي الوسط والنهاية، مطروحاً منه الموظفين الملتزمين

(الموظفون في خط الوسط + الموظفون الجدد في خط النهاية) - عدد الموظفين الجدد الملتزمين عند الانضمام إلى صندوق تطوير المشاريع	التواتر	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أقل من -٥	١٦٨	٪١٠	٪١٠
-٥	٧٤	٪٥	٪١٥
-٤	٨٤	٪٥	٪٢٠
-٣	١٠١	٪٦	٪٢٦
-٢	١٥٤	٪١٠	٪٣٦
-١	٢٤٨	٪١٥	٪٥١
٠	٥٢٦	٪٣٣	٪٨٤
+١	١١٥	٪٧	٪٩١
+٢	٦١	٪٤	٪٩٥
+٣	٢٦	٪٢	٪٩٦
+٤	١٩	٪١	٪٩٧
+٥	١١	٪١	٪٩٨
أكثر من +٥	٣٠	٪٢	٪١٠٠

الفرع ب: صافي فرص العمل عند خطّ النهاية مطروحاً منه الموظفين الملتزمين

(الموظفون في خط النهاية - الموظفون قبل بدء صندوق تطوير المشاريع) - عدد العمال الجدد الملتزمين عند الانضمام إلى صندوق تطوير المشاريع)	التواتر	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أقل من -٥	٨٩	٪٦	٪٦
-٥	٤٩	٪٣	٪٩
-٤	٨٢	٪٥	٪١٤
-٣	٩٨	٪٦	٪٢٠
-٢	١٦٠	٪١٠	٪٣٠
-١	١٦٩	٪١١	٪٤٠
٠	٥٣٠	٪٣٣	٪٧٤
+١	١٤٩	٪٩	٪٨٣
+٢	٩٣	٪٦	٪٨٩
+٣	٥٩	٪٤	٪٩٢
+٤	٣٠	٪٢	٪٩٤
+٥	٢٧	٪٢	٪٩٦
أكثر من +٥	٦٣	٪٤	٪١٠٠

ملاحظة: يعرض الفرع أ؛ السؤال ١٥: "هل وظّفتَ أيّ عمال جدد خلال الأشهر الستة الماضية؟ (عدد العمال)" تمّت إضافة مرحلتَي خط الوسط وخط النهاية، ومقارنتهما بالتزام التوظيف قبل جولة خط الأساس. والعدد الإجمالي للملاحظات هو ١,٥٩٨. وبالنسبة للسؤالين ١١ و ١١-١ في الفرع أ، "كم عدد العمال الذين تستخدمهم حالياً؟ (بدوام جزئي وبدوام كامل)" في مرحلة خط النهاية تمّت مقارنتها بالعدد الإجمالي للموظفين والتزام التوظيف قبل جولة خط الأساس. العدد الإجمالي للملاحظات هو ١,٦٢٨.

الجدول د: معامِلات الانحدار للوغاريتم الربح

المتغيّرات	المعامِلات
خط الوسط	٠,١٩٤**
	(٠,٠٧٢٧)
خط النهاية	٠,١٨٩
	(٠,١٣٧)
Q٢-٢٠١٩	٠,٣٠٦
	(٠,٦٠٩)
Q٣-٢٠١٩	٠,١٢١
	(٠,٥٨٦)
Q٤-٢٠١٩	٠,١٥١
	(٠,٥٤٨)
Q١-٢٠٢٠	٠,٠٥١٤
	(٠,٥١٧)
Q٢-٢٠٢٠	-٠,٢٢١
	(٠,٤٨١)
Q٣-٢٠٢٠	-٠,٠٧٩٩
	(٠,٤٤٣)
Q٤-٢٠٢٠	-٠,١٠٤
	(٠,٤١٩)
Q١-٢٠٢١	-٠,١٤٩
	(٠,٣٨٠)
Q٢-٢٠٢١	-٠,٠٦٥١
	(٠,٣٥٧)
Q٣-٢٠٢١	-٠,١٨٤
	(٠,٣٢٥)
Q٤-٢٠٢١	-٠,١٣٩
	(٠,٢٩٧)
Q١-٢٠٢٢	-٠,١٢١
	(٠,٢٦٩)
Q٢-٢٠٢٢	٠,٠٣٢١
	(٠,٢٣٦)
Q٣-٢٠٢٢	-٠,٠٧٦٤
	(٠,٢٠٤)
Q٤-٢٠٢٢	٠,١٨١
	(٠,١٧٢)
Q١-٢٠٢٣	٠,٠٣١٥
	(٠,١٤١)

Q٢-٢٠٢٣	٠,٠٤٧٣
	(٠,١٢٤)
Q٣-٢٠٢٣	٠,٠٨٢٠-
	(٠,١٠١)
Q٤-٢٠٢٣	٠,٠٨٤٤
	(٠,٠٩٢٠)
ثابت	***٧,١٠٧
	(٠,٢٩٦)
الملاحظات	٥,٣٨١

ملاحظة: نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة مع لوغاريتم الربح في الشهر الماضي كمتغيّر تابع. وهذا يشمل التأثيرات الثابتة على مستوى الشركة وربع المقابلة. تظهر الأخطاء القياسية بين قوسين. * ص<٠,٠٥، ** ص<٠,٠١، *** ص<٠,٠٠١.

الجدول هـ : معامِلات الانحدار لعدد العمال الجدد

المتغيّرات	المعامِلات
خط الوسط	***٣,٠٨٤
	(٠,٢٥٧)
خط النهاية	***١,٧٠١
	(٠,٤٨٢)
Q٢-٢٠١٩	٣,١٠٨
	(٢,١٥٠)
Q٣-٢٠١٩	٣,٥٢٢
	(٢,٠٥٣)
Q٤-٢٠١٩	٢,٩٩٢
	(١,٩٣٦)
Q١-٢٠٢٠	*٤,٦٦١
	(١,٨١٠)
Q٢-٢٠٢٠	٢,٧١٢
	(١,٦٩٦)
Q٣-٢٠٢٠	*٣,٣٧٠
	(١,٥٥٠)
Q٤-٢٠٢٠	*٢,٩٩٤
	(١,٤٧٥)
Q١-٢٠٢١	**٣,٧٣٨
	(١,٣٢٩)
Q٢-٢٠٢١	٢,٢٢٧
	(١,٢٥٤)

Q٣-٢٠٢١	*٢,٤٥٥
	(١,١٣١)
Q٤-٢٠٢١	*٢,١٧٣
	(١,٠٤٣)
Q١-٢٠٢٢	١,٤٩١
	(٠,٩٣٧)
Q٢-٢٠٢٢	٠,٥٥٩
	(٠,٨٣١)
Q٣-٢٠٢٢	١,١٨١
	(٠,٧١٦)
Q٤-٢٠٢٢	*١,١٩٨
	(٠,٦١٠)
Q١-٢٠٢٣	٠,٧٤٦
	(٠,٤٩٦)
Q٢-٢٠٢٣	٠,٠٦٦٧
	(٠,٤٤٠)
Q٣-٢٠٢٣	-٠,٣٦٤
	(٠,٣٥٨)
Q٤-٢٠٢٣	٠,٢٦٧
	(٠,٣٣٠)
ثابت	-١,٥٣٥
	(١,٠٤٤)
الملاحظات	٦,١٢٠

المراجع

Abraham, F. and S.L. Schmukler (2017). Addressing the SME finance problem. World Bank Research and Policy Briefs, (120333).

Adela, V., S.K. Agyei, S. Frimpong, D.B. Awisome, A. Bossman, R.O. Abosompim, et al. (2024). Bookkeeping practices and SME performance: The intervening role of owners' accounting skills. Heliyon, 10(1).

Alzobaidee, H.L.K. (2015). Social protection and safety nets in Iraq. Institute for Development Studies.

Baird, S., D. McKenzie and B.Özler (2018). The effects of cash transfers on adult labor market outcomes. IZA Journal of Development and Migration, 8:1–20.

Balboni, C., O. Bandiera, R. Burgess, M. Ghatak and A. Heil (2022). Why do people stay poor? The Quarterly Journal of Economics, 137(2):785–844.

Benjamin, N. (2023). Dealing with Informality in Conflict and Fragile Settings. Donor Committee for Enterprise Development.

Bernhardt, A., E. Field, R. Pande and N. Rigol (2019). Household matters: Revisiting the returns to capital among female microentrepreneurs. American Economic Review: Insights, 1(2):141–160.

Blattman, C., N. Fiala, and S. Martinez (2014). Generating skilled self-employment in developing countries: Experimental evidence from Uganda. The Quarterly Journal of Economics, 129(2):697–752.

Blattman, C. and L. Ralston (2015). Generating employment in poor and fragile states: Evidence from labor market and entrepreneurship programs. Available at SSRN 2622220.

Brück, T., N. Ferguson, V. Izzi and W. Stojetz (2016). Jobs Aid Peace: A Review of the Theory and Practice of the Impact of Employment Programmes on Peace in Fragile and Conflict-affected Countries. International Security and Development Center.

Chiao, Y. C., K. Yang and C.M.J. Yu (2006). Performance, internationalization, and firm-specific advantages of SMEs in a newly-industrialized economy. Small Business Economics, 26:475–492.

Delius, A. and O. Sterck (2024). Cash transfers and micro-enterprise performance: Theory and quasi-experimental evidence from Kenya. Journal of Development Economics, 167:103232.

De Mel, S., D. McKenzie and C. Woodruff (2013). The demand for, and consequences of, formalization among informal firms in Sri Lanka. American Economic Journal: Applied Economics, 5(2):122–150.

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) (2023). Priority financing needs of Iraqi SMEs. GIZ.

Dvouletý, O., I. Blažková and O. Potluka (2021). Estimating the effects of public subsidies on the performance of supported enterprises across firm sizes. Research Evaluation, 30(3):290–313.

EDF IOM Iraq (2018). Call for Expressions of Interest. IOM, Baghdad.

Esteve-Pérez, S. and D. Rodríguez (2013). The dynamics of exports and R&D in SMEs. Small Business Economics, 41:219–240.

Fiala, N. (2018). Returns to microcredit, cash grants and training for male and female microentrepreneurs in Uganda. World Development, 105:189–200.

Goyal, Y. and K. Heine (2021). Why do informal markets remain informal: the role of tacit knowledge in an Indian footwear cluster. Journal of Evolutionary Economics, 31(2):639–659.

Grimm, M., S. Soubeiga and M. Weber (2021). Short-Term Impacts of Targeted Cash Grants and Business Development Services: Experimental Evidence from Entrepreneurs in Burkina Faso (No. 14892). IZA Discussion Papers.

Herrera, J., M. Kuépié, C.J. Nordman, X. Oudin and F. Roubaud (2012). Informal sector and informal employment: Overview of data for 11 cities in 10 developing countries. Women in the Informal Economy Globalizing and Organizing, Cambridge.

Hoffmann, A. and P. Lange (2016, August). Growing or Coping? Evidence from small and medium sized enterprises in fragile settings. Clingdael.

Hyland, M. and A. Islam (2021). Gendered laws, informal origins, and subsequent performance. World Bank, Washington, D.C.

International Labour Organization (ILO) (2013). Measuring informality: A statistical manual on the informal sector and informal employment. ILO, Geneva.

ILO (2021). A diagnostic of the informal economy in Iraq, ILO.

ILO (2022, July 5). Iraq and ILO launch first national Labour Force Survey in a decade. ILO.

ILO (2023). Policy Brief Social Dialogue and Decent Work in the Agriculture Sector.

Independent Evaluation Group (IEG) (2013). World Bank Group Assistance to Low-Income Fragile and Conflict-Affected States. IEG.

International Trade Center (ITC) (2023). SME Competitiveness Outlook 2023: Small Businesses in Fragility: From Survival to Growth. ITC, Geneva.

International Organization for Migration (IOM) (2021). Panel Study: Impact of COVID-19 on small and medium sized enterprises in Iraq, IOM.

IOM (2023). Livelihood Policy Brief No.6: SMES's loan preferences and barriers - Findings among EDF-Supported businesses. IOM.

IOM Iraq (2021a). Labour Market Assessment: Makmur District, Erbil Governorate. IOM.

IOM Iraq (2021b). Supporting female entrepreneurs in Iraq. IOM.

IOM Iraq (2021c). Performance of the private sector when supported by conditional cash grants during the COVID-19 pandemic. IOM.

IOM Iraq (2022). Livelihood Policy Brief No.4: Women doing business in Iraq - Insights from IOM's field experience. IOM.

Islam, A.M. and M. Amin (2023). The gender labor productivity gap across informal firms. World Development, 167:106229.

Jayachandran, S. (2021). Microentrepreneurship in developing countries. Handbook of labor, human resources and population economics, 1-31.

Kersten, R., J. Harms, K. Liket and K. Maas (2017). Small Firms, large Impact? A systematic review of the SME Finance Literature. World development, 97:330–348.

Kumar, R. (2017). Targeted SME financing and employment effects: What do we know and what can we do differently? World Bank, Washington, D.C.

La Porta, R. and A. Shleifer (2014). Informality and development. Journal of economic perspectives, 28(3):109–126.

Lewis, D., G. Kebede, A. Brown and P. Mac (2019). Surviving, Managing, Thriving: The Informal Economy in Post-Conflict Cities. UN Habitat, Nairobi.

McKenzie, D. and S. Puerto (2021). Growing markets through business training for female entrepreneurs: A market-level randomized experiment in Kenya. American Economic Journal: Applied Economics, 13(2):297–332.

Muraközy, B. and Á. Telegdy (2023). The effects of EU-funded enterprise grants on firms and workers. Journal of Comparative Economics, 51(1):216–234.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2016). Entrepreneurship at a glance. OECD, Paris.

Orkin, K., R. Garlick, M. Mahmud, R. Sedlmayr, J. Haushofer and S. Dercon (2023). Aspiring to a better future: can a simple psychological intervention reduce poverty? (No. w31735). National Bureau of Economic Research.

Osiyevskyy, O., S.F. Costa and C.M. Madill (2016). Business sense or subjective satisfaction? Exploring the outcomes of business planning comprehensiveness in the SME context. The International Journal of Entrepreneurship and Innovation, 17(1):15–30.

Perez, A., N. Ayensa and M. Lacalle (2020). Cash for development? The use of microcredits and cash transfers as development tools. Policy Department, Directorate General for External Policies of the European Union, Brussels.

Schoofs, S. (2015). Making Sence of Informal Economies in Fragile Contexts: Issues, Dilemmas and Questions. Instistuut Clingendael.

Srhoj, S., M. Lapinski and J. Walde (2021). Impact evaluation of business development grants on SME performance. Small Business Economics, 57:1285–1301.

United Nations Development Programme (UNDP) (2022). Gender analysis on women's economic empowerment in Anbar, Diyala, Kirkuk, Ninewa and Salah Al-Din, Iraq.

Van Elk, K. and J. de Kok (2014). Enterprise formalization: Fact or fiction? A quest for case studies. ILO and GIZ.

المنظمة الدولية للهجرة

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

@IOMIraq

وكالة الأمم المتحدة للهجرة

© ٢٠٢٤ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو تصويرية أو تسجيلية أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.